شرح
قصيدة بدء الأمالي

لسراج الدين الأوشي (ت ٥٧٥ هـ)

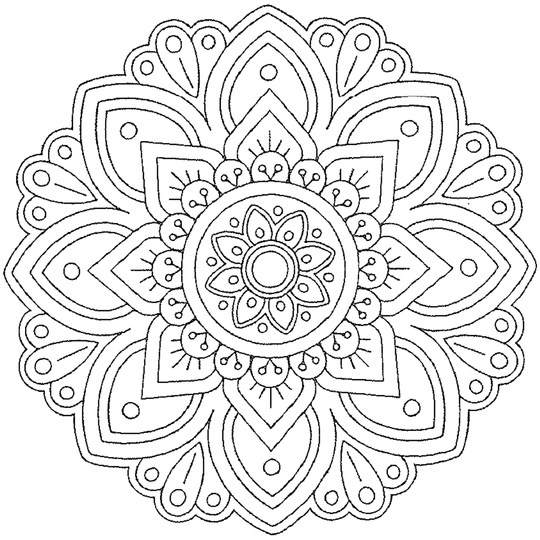
للعلامة

محيي الدين محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري الحنفي

المتوفى سنة ٩٠١ هـ

تحقيق

أكرم محمد إسماعيل



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلـهٌ مالـكٌ مَـولى المَوالـي ... لـهُ وصْـفُ التَّكبرِ والتَّعالـي

إلـهٌ لا يُنازعُـهُ شريـكٌ ... ويخلـقُ مـا يشاءُ بـلا مثالـي

جليـلٌ جـلَّ عـن شبهٍ ومثلٍ ... عزيـزٌ عـزَّ عـنْ عمٍّ وخالِ

***

١ ـ يَقُولُ الْعَبْدُ فِي بَدْءِ الْأَمَالِي ... لِتَوْحِيدٍ بِنَظْمٍ كَالَّلآلِي

المرادُ بالعبدِ: نفسهُ، البِدْء: الابتداءِ، والأمالي: جمعُ الإملاءِ وهوَ الكَتْبُ عن ظهرِ القلبِ من غيرِ استعانةٍ بكتابٍ.

المرادُ بالتَّوحيدِ: توحيدُ اللهِ تعالى، وهوَ: الإقرارُ باللّسانِ والتَّصديقُ بالجِنانِ: أنهُ أحدٌ في ذاتهِ واحدٌ في صفاتهِ. النَّظمُ: الجَمْعُ، يقال: نظمتُ اللّؤلؤَ أي جمعته. اللآلي: جمعُ اللّؤلؤِ وهوَ المعروف.

قولـه: (لتَوحيدٍ) متعلّقٌ بيقولُ، أي: يقولُ لاعتقاد التّوحيدِ، أي: لكونهِ مُعتقدًا[1] بالتّوحيدِ بصفةِ القِدَمِ وصفاتِ الكمالِ، ولا يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بالبدءِ كما زعمَ البعض؛ لأنَّ الابتداءَ ليسَ بالتَّوحيدِ، بل ابتدأ بالبحثِ عن القِدَمِ وصفاتِ الكمالِ.

---

(١) ب: مقيّداً.

وقوله: (بنظمٍ) يتعلَّقُ بالبدءِ، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بالقولِ، والأوَّلُ أولى لقربِهِ.

كَالَّلآلِي: صفةٌ للنّظمِ، أي: مثل نظمِ اللآلئ، أو: كائنٌ كنظمِ اللآلئ في الحُسنِ والبهاءِ.

وفي هذا البيتِ إشارةٌ إلى أنَّ الواجبَ على العبدِ العاقلِ أوّلًا: الاعتقادُ بالتَّوحيدِ والتبرّؤُ عن النّظيرِ والشّريكِ، ومعرفةِ اللهِ تعالى بالنّظرِ والفكرِ، ثمَّ وصفهُ بما يليقُ بهِ.

قالَ رحمه الله:

٢ - إِلهُ الخَلْقِ مَوْلاَنَا قَدِيمٌ وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ

المرادُ بالإلهِ: المعبودِ، وبالخَلقِ: المخلوقِ، وهو ما سوى الله تعالى، المولى: اسمٌ مُشتركٌ بينَ الأعلى والأسفلِ، والمرادُ هنا الأوَّلُ بقرينةِ إضافتهِ إلى الخلقِ، وهوَ أعني.

قوله: (مولانا) صفةٌ الإله، قديمٌ: خبرهُ، والمرادُ بصفاتِ الكمالِ: الصّفاتُ الثُّبوتيّةِ، وهيَ ما يلزمُ من نفيهِ نقيصة؛ كالقدرةِ والعلمِ والحياةِ والإرادةِ وغيرَ ذلكَ.

وفي هذا البيتِ مقامان: أحدهما: إنَّ معبودَ الخلقِ قديمٌ، والثَّاني: إنّهُ موصوفٌ بأوصافِ الكمالِ، أمَّا المقامُ الأوَّل: فلأنّهُ لو لم يكنْ قديمًا لكانَ حادثًا إذ لا واسطةَ بينهما؛ لأنَّ القديمَ: ما لا ابتداءَ لوجودهِ، والحادثُ: ما لوجودهِ ابتداءٌ، ولا واسطةَ بينَ النَّفي والإثباتِ، لكنِ الثاني أعني كونهُ حادثًا باطلٌ؛ لأنّهُ على تقديرِ حدوثِهِ يحتاجُ إلى مُحْدِثٍ آخرَ، إذ الحادثُ هوَ ما كانَ الوجودُ والعدمُ بالنّسبة إليهِ سواءٌ، فتخصيصهُ بالوجودِ دونَ العدمِ بلا مخصِّصٍ ممتنع، فلا بدَّ لهُ من مُحْدِثٍ، ويُنقلُ الكلامُ إلى ذلكَ المُحْدِثِ، فإمَّا أنْ يتسلسلَ وهوَ باطلٌ

لما ذُكِرَ في المطوَّلاتِ، أو ينتهي إلى مَن هوَ قديمٌ وهوَ المطلوب.

وأمَّا المقامُ الثّاني: وهو أنّهُ يتّصفُ بصفاتِ الكمالِ؛ فلأنّهُ لو لم يتَّصفْ بها لاتَّصفَ بأضْدادها، كالجهلِ والعجزِ والموتِ وغيرَ ذلكَ، وهيَ نقائصٌ، لكنّ الثّاني ظاهرُ الاستحالةِ لأنّهُ من أماراتِ الحدوثِ، ولا يتّصفُ بها.

على أنَّ اللهَ تعالى نصَّ في كلامهِ القديمِ على ذلكَ حيثُ قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، إلى غيرِ ذلكَ من الآياتِ، وفي اتّصافهِ بها اختلافٌ لا يليقُ بهذا المقامِ ذكرها.

قالَ غفر الله له:

٣ـ هُــوَ الــحَيُّ المُدَبِّــرُ كُلَّ أَمْــرٍ هُـــوَ الحَـــقُّ المُقَــدِّرُ ذُو الجَــلاَلِ

الحيُّ: صفةٌ من صفاتِ الكمالِ ولا وجهَ لذكرهِ، وقد ذكرنا معنى الحياةِ في «شرحِ العمدةِ».

المدبِّرِ: هو المتعيِّن في الإيجادِ مع علمهِ بعواقبِ الأمورِ، ومفعولِ المقدّرِ محذوف، أي: كلُّ أمرٍ بقرينة ما تقدّم، أي: يُقدِّر كلَّ شيءٍ في الأزلِ على ما هوَ عليهِ من خيرٍ أو شرٍ من حسنٌ أو قبحٌ، فعلى هذا يكونُ كلُّ شيءٍ بقدرهِ وقضائهِ.

والجلال: هوَ منَ الصِّفاتِ السَّلبيةِ، ككونهِ ليسَ بجسمٍ ولا مركَّبٍ وغيرَ ذلك.

فالحاصل إنَّ هذهِ البيت يشتملُ على ثلاثِ دعاوى: أحدها: إنّهُ خالقُ كلِّ شيءٍ من الجواهرِ والأعراضِ، وقدرتهُ شاملةٌ لجميعِ الموجوداتِ، فيدخلُ

فيهِ أفعالِ العبادِ، وإلى هذا أشارَ بقوله: (المدبّرُ كلّ أمرٍ)؛ لأنَّ (كلّ) للإحاطةِ، خلافًا للمعتزلةِ، فإنَّ العبدَ عندهم مُوجِدٌ لأفعالهِ لا على سبيلِ الإيجابِ، بل على صفةِ الاختيارِ.

ولنا: إنَّ العبدَ لو كانَ موجِداً لأفعالِ نفسهِ لكانَ عالمًا بتفاصيلها، إذ لو جوّزَ الإيجادَ من غيرِ علمٍ لبطلَ دليلُ إثباتِ عالميّةِ اللهِ تعالى، لجواز أنْ يصدرَ عنهُ حينئذٍ العالمُ مع عدَمِ علمهِ بشيءٍ منه، ولكنّ العبد غيرَ عالمٍ بتفاصيلها، أمَّا أوّلًا: ففي حقّ النّائمِ، وأمّا ثانيًا: فلأنَّ الفاعلَ للحركةِ البطيئةِ قد فعلَ السُّكونَ في بعضِ الأحيانِ، والحركةِ في بعضها، مع أنّهُ لا شعورَ لهُ بالسُّكونِ.

احتجَّ الخصمُ: بأنَّ فعلَ العبدِ لو كانَ بخلقِ اللهِ تعالى وإيجادهِ لما كانَ العبدُ متمكّنًا من الفعلِ البتّةَ، لأنّهُ إنْ لم يخلقهُ الله تعالى فيهِ كانَ ممتنعَ الحصولِ، وإنْ خلقهُ الله تعالى فيهِ لكانَ واجبَ الحصولِ، ولو لمْ يكنِ العبدُ متمكّنًا من الفعلِ والتّركِ لكانتْ أفعالهُ جاريةً مجرى حركاتِ الجماداتِ، فكما أنَّ البديهة جازمةٌ بأنّهُ لا يجوزُ أمرُ الجماداتِ ونهيها ومدحها وذمّها، وجَب أنْ يكونَ الأمرُ كذلكَ في أفعالِ العبادِ، فلمَّا كانَ ذلكَ باطلًا علمنا أنَّ العبدَ موجِدٌ لأفعاله[1].

والجواب: إنها بخلقِ اللهِ تعالى، لكن عندَ مباشرتهِ إيّاها، فالأمرُ والنَّهيُ والمدحُ والذَّمُ للمباشرةِ والكسبِ لا للإيجادِ.

ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى أجرى العادةَ بأنَّ العبدَ إذا صمَّمَ على الطاعةِ فإنّهُ يخلقها، ومتى صمَّمَ على المعصيةِ فإنّهُ يخلقها، وفيهِ بحثٌ؛ لأنَّ العبدَ إمَّا أنْ يكونَ مُستبدّاً بإدخالِ شيءٍ في الوجودِ أو لا يكون، فهذا دائرٌ بينَ النَّفي والإثباتِ ولا واسطةَ

---

(١) ساقطة من: أ، ب.

بينهما، فإنْ كانَ الأوَّلُ فقد سلَّمتم قولَ المعتزلةِ، وإنْ كانَ الثَّاني كانَ العبدُ مضْطرًا؛ لأنَّ اللهَ تعالى إذا خلقهُ في العبدِ حصلَ لا محالةَ، وإذا لم يخلقهُ استحالَ حصولهُ فيهِ، فكانَ العبدُ مضْطرًا ويعودُ الإشكالُ، فظهرَ أنَّ الكسبَ اسمٌ بلا مُسمَّى، لأنَّ تصميمَ العبدِ أيضًا فعل، فيكونُ واقعًا بقدرةِ اللهِ.

ولصعوبةِ هذا المقامِ أنكرَ السَّلفُ على المناظرينَ فيهِ، وقد تكلَّمنا في هذا المقامِ في «شرحِ العمدةِ»، ومَن أرادَ زيادةَ الاطلاعِ فليطالعه.

وثانيها: إنَّ كلَّ شيءٍ بقدرةِ اللهِ تعالى، والدَّليلُ عليهِ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فإنّهُ في إفادةِ العمومِ صريح، وهوَ عبارةٌ عن العلمِ بجميعِ الموجوداتِ في الأزلِ على سبيلِ الإبداعِ، والقضاءُ هو وجودها في موادها الخارجيةِ مفصّلةً واحدًا بعد واحدٍ على ما سبقَ بهِ العلمُ الأزلي، ورويَ على العكسُ، والبحثُ عن ثالثها سيجيئ إنْ شاءَ اللهُ.

قالَ رحمه الله:

٤ ـ مُرِيـدُ الْخَـيْرِ وَالـشَّرِّ الْقَبِيـحِ وَلَكِـنْ لَيْـسَ يَـرْضَى بِالمُحَـالِ

قالَ صاحبُ «الصَّحائفِ»[1]: (معنى الإرادةَ واضحٌ عندَ العقلِ، إذ كلُّ أحدٍ

---

(١) (الصَّحائِف الإلهيّة) وشرحه: ويسمى بـ(المعارف في شرح الصَّحائِف)، كلاهما في علم الكلام لـ: محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي، شمس الدين الحكيم من كتبه أيضـًا: (قسطاس الميزان وشرحه) في المنطق، و(آداب البحث)، و(آداب الفاضل) و(أشكال التأسيس) في الهندسة، و(مفتاح النظر) شرح (المقدمة) في الجدل للنَّسفي، و(المنية والأمل في علم الجدل)، و(شرح المقدمة البرهانية للنسفي) قال إسماعيل البغدادي: رأيته وفيه أنه فرغ منه سنة (٦٩٠هـ) ينظر: الأعلام (٦/ ٣٩)، وهدية العارفين (٢/ ١٠٦)، وكشف الظنون (٢/ ١٠٧٥).

منَّا يعلمُ أنّهُ قبلَ أن يصدرَ منهُ فعلٌ أو تركٌ يظهرُ في نفسهِ حالةٌ مَيَلانيّةٌ تقتضي ترجيحَ أحدهما على الآخرِ، والاختيارُ قريبٌ منها، وكأنّه مع اعتبارِ ملاحظةِ الطّرفِ الآخرِ)[١].

وفي معنى إرادةِ اللهِ تعالى اختلافٌ، فقالَ بعضهم: إنها عينُ العلمِ، وبعضهم: إنها صفةٌ زائدةٌ غير العلمِ، وهوَ قولُ المحقِّقينَ من الأشاعرةِ والمعتزلة.

وبعضهم: إنّها علمهُ تعالى بما في الفعلِ من المصلحةِ الدّاعيةِ إلى الإيجادِ، وهوَ قولُ أبي الحسينِ البصري[٢]، وبعضهم: إنها في أفعالهِ علمهُ بها، وفي أفعالِ الغيرِ الأمرُ بها، وهوَ قولُ الكعبي[٣].

والرّضاء: كونُ الشّيءِ مُستحسنًا عندهُ، والمُحالُ: ما يمتنعُ وجودهُ في الخارجِ، والمرادُ هنا ما كانَ بعيدًا عن الصّوابِ عندَ أولي النُّهى كالكفرِ والمعصيةِ

---

(١) الصحائف الإلهيّة (ص٣٣٨).

(٢) هو: محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري المتكلم المعتزلي، شيخ المعتزلة والمنتصر لهم والمحامي عن ذمهم، له: (المعتمد في أصول الفقه) و(تصفح الأدلة)، (ت٤٣٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٨)، البداية والنهاية (١٢/ ٥٣).

(٣) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمَّى (الكعبية) وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وهو من أهل بلخ، ولد (سنة٢٧٣هـ) وأقام ببغداد مدة طويلة، قال السمعاني: من مقالته: (إنَّ الله تعالى ليس له إرادة وأن جميع أفعاله واقعة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها). له كتب منها: (التفسير) و(تأييد مقالة أبي الهذيل) و(قبول الأخبار ومعرفة الرجال) وغيرها. وللإمام الماتريدي كتاب في الرَّد عليه. (ت٣١٩هـ). ينظر: الأعلام (٤/ ٦٥)، تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٤)، ولسان الميزان (٣/ ٢٥٥).

كما قالَ الشَّاعر[1]:

تعصـى الإلـهُ وأنتَ تظهرُ حبَّهُ | هـذا مُحـالٌ في الفِعـالِ بديـعُ
لـو كانَ حبُّـكَ صادقًـا لأطعتـهُ | إنَّ المحـبَّ لمـن يحـبُّ مطيـعُ

أي: هذا بعيدٌ في العقلِ وبديعٌ في الفِعال، إذا تقرر هذا فنقول: ممّا مرّ من أنّه موجدٌ لجميع الكائنات، ثبت أنّه مُريدٌ له؛ لأنّه موجدهُ على سبيلِ الاختيارِ، وكلُّ من أوجدهُ على سبيلِ الاختيارِ فهوَ مريدٌ لهُ، ينتجُ: إنَّه مريدٌ لهُ وهوَ المطلوب.

لكن ما كانَ منهُ قبيحًا لا يتعلَّقُ بِهِ أمرهُ ورضاهُ ومحبّته، بل يتعلَّقُ بِهِ سخطهُ وكراهته.

وقالت المعتزلة: ما كانَ منهُ معصيةً فلا يتعلَّقُ بِهِ إرادته، وما كانَ طاعةً وخيرًا فهوَ بإرادتهِ.

قالَ تغمّده الله برحمته:

٥ ـ صِفَاتُ اللهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتٍ | وَلاَ غَيْرًا سِوَاهُ ذَا انْفِصَالِ

اختلفوا في أنَّ صفاتَ اللهِ تعالى هل هيَ عينُ الذَّاتِ أو غيرها، ذهبت الفلاسفةُ إلى أنّها عينُ الذَّاتِ، ويقربُ من قولهم قولُ المعتزلةِ: إنَّ اللهَ تعالى عالِمٌ بلا علمٍ، بل بالذَّاتِ؛ لأنَّ معناهُ عالمٌ لا من جهةِ قيامِ العلمِ بِهِ الذي هوَ الصِّفة، بل من جهةِ ذاتهِ، ومعلومٌ أنَّ العالِمَ من لهُ العلمُ فيكونُ علمهُ ذاته.

(١) الأبيات تنسب للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعيّ المطَّلبيّ القرشيّ (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ). ومنها:

تَعصـي الإِلَـهَ وَأَنـتَ تُظهِـرُ حُبَّـهُ | هَـذا مَحـالٌ في القِيـاسِ بَديـعُ
لَـو كانَ حُبُّـكَ صادِقـاً لَأَطَعتَـهُ | إِنَّ المُحِـبَّ لِمَـن يُحِـبُّ مُطيـعُ

واحتجَّوا: بأنّها لو كانتْ زائدةً على الذَّاتِ فهيَ لا تخلو: إمَّا أنْ لا تكونَ صفةَ كمالٍ أو لا، فإنْ كان الأوَّلُ يلزمُ نفيها عنه، وإنْ كان الثَّاني كانَ الله تعالى ناقصًا بذاته كاملًا بغيره.

أجيب: بأنَّ النّقصانِ إنّما يلزمُ أنْ لو كانتْ صفة الكمالِ[1] ناشئة عن أمرٍ منفصل، أمَّا إذا كانتْ ناشئةً عن الذّات فهوَ ممنوع.

وذهبَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ رضوان اللهِ عليهم: إلى أنَّ صفاتهُ ليستْ عين[2] ذاته، لما أنَّ المعاني التي تفهم من هذهِ الصِّفاتِ لغة وعقلاً، إنْ لم تكنْ ثابتةً لذاتِ اللهِ تعالى كانَ نقصًا؛ لأنّها صفاتُ كمالٍ ونقائضها نقائص، وإنْ كانتْ ثابتةً كانتْ زائدةً بالضَّرورةِ؛ لأنَّ تلكَ المعاني يمتنعُ قيامها بذواتها، فثبتَ أنها ليستْ عين الذّاتِ، وليستْ غيرها أيضًا؛ لما أنَّ الغيرين هما اللّذانِ يمكنُ انفكاكُ أحدهما عن الآخرِ إمَّا بمكانٍ أو زمانٍ أو وجودٍ وعدم، وذاتهُ تعالى مع صفاتهِ ليستْ كذلكَ، إذ ذاتهُ بدونِ صفاتهِ وعلى العكسِ ممتنعٌ، فلا تكونُ غيره.

وفي قوله: (ذا انفصالٍ) إشارةٌ إلى هذا التَّفسيرِ، أي ليستْ غيرًا يمكنُ انفصالها عنهُ، أمَّا بحسبِ المفهومِ فإنّها غيرهُ، لأنَّ ما يُفهمُ من الذَّاتِ لا يُفْهمُ من الصِّفاتِ، وأحدهما غيرُ الآخرِ.

قالَ رحمه الله:

٦ ـ صِفَـاتُ الذَّاتِ وَالْأَفْعَـالِ طُـرًّا   قَدِيمَـــاتٌ مَصُونَـاتُ الــزَّوَالِ

قوله: (طرًّا) أي: جميعًا، حالٌ من الضَّميرِ المستكنِ في (قديماتٍ).

---

(١) أ: الكامل.

(٢) أ: غير.

(مصوناتِ الزَّوالِ) أي: محفوظاتٍ عن الفناءِ، أو أنْ تنفكَّ عن الذَّاتِ، قالَ أصحابنا رحمهم الله: صفاتُ اللهِ تعالى كلُّها أزليَّةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ تعالى سواءً كانتْ تلكَ الصِّفاتِ صفاتُ الفعلِ أو صفاتِ الذَّاتِ.

وقالَ الأشعريّ: صفاتُ الذَّاتِ قديمةٌ قائمةٌ بذاتِه، وفسَّروها بأنّها ما يلزمُ من نفيهِ نقيصةٌ كالعلمِ والقدرةِ وغيرَ ذلكَ، وصفاتُ الفعلِ حادثةٌ غيرَ قائمةٍ بذاتهِ تعالى، وفسَّروها بأنّها ما لا يلزمُ بنفيهِ نقيصةٌ كالتَّكوينِ والتَّصويرِ والإحياءِ والإماتةِ وغيرَ ذلكَ.

لنا: إنّها لو كانتْ حادثةً لكانَ التَّعرِّي عنه ثابتًا في الأزلِ، ثمَّ اتّصفَ بهِ فتغيَّرَ عمَّا عليهِ وهوَ من أماراتِ الحدثِ.

قالَ أسكنه الله جنَّاته:

٧ ـ نُسَمِّي اللهَ شَيْئًا لاَ كَالأشْيا وَذَاتًا عَنْ جِهَاتِ السِّتِّ خالِي

الشَّيء: اسمٌ للموجود الثّابتِ، والذَّات: كلُّ ما يمكنُ أنْ يتصوَّرُ بالاستقلالِ، بخلافِ الصِّفةِ فإنّها كلُّ ما لا يمكنُ تصوَّرهُ إلَّا تابعًا.

والجهاتُ السِّتُّ هيَ: الفوقُ والتَّحتُ واليَمينُ والشِّمالُ والخَلفُ والقُدّام.

قولـه: (خالٍ) خبرٌ مبتدأ محذوف، أي هوَ خالٍ، والجملةُ صفةٌ لقوله: (ذاتًا) ولا يظنُّ أنَّ قوله: (خالٍ) مبتدأ.

وقوله: (عن جهاتِ السِّتِّ) خبرهُ؛ لأنهُ متعلِّقٌ بقوله: (خالٍ) ومتعلِّقُ الشَّيءِ لا يجوز وقوعه خبرًا عن ذلك الشّيء.

وفي هذا البيتِ إشارةٌ إلى دعوتين: أحدهما: إنَّ إطلاقِ كلِّ اسمٍ على اللهِ

تعالى ليسَ بجائزٍ، بل ننتهي في إطلاقِ الاسمِ إلى ما أنهانا إليهِ الشَّرعُ، فإذا أُطْلِقَ الاسمُ المشتركُ يجبُ نفيُ المماثلة، كما نسمِّي اللهَ تعالى: شيئًا لا كالأشياءِ، لأنَّا نثبتُ معنى الشّيئيةِ أوّلًا، ثمَّ ننفي المماثلةِ بينهُ وبينَ الأشياءِ، على أنّهُ وردَ بِهِ الشَّرعُ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩].

فلا يقال: إنَّه جسمَ لا كالأجسامِ، كما ذهبتُ إليهِ الكرامية؛ لأنّهُ إذا لم يكن الشَّرعُ بلفظة الجسمِ وارداً، وكانَ معناهُ الثَّابتُ لغةً مُستحيلًا على اللهِ تعالى، كانَ إطلاقهُ ممتنعًا، وكذا الكلامُ في إطلاقِ الذَّاتِ عليهِ.

وثانيهما: إنّهُ مُنزَّهٌ عن الجهةِ، وأشارَ إلى هذا بقوله: (عن جهاتِ السِّتِ خالي)، يعني: نسمِّي ذاتًا لا كالذَّواتِ؛ لأنها لا تخلو عن الجهاتِ بخلافِ ذاتِ اللهِ تعالى، خلافًا للكراميةِ.

لنا: إنّهُ ليسَ بمتحيّز ولا حالٍّ في المتحيّزِ، وما كانَ كذلكَ لم يكنْ في جهةٍ أصلًا، وهذا معلومٌ بالضَّرورةِ، وأمَّا أنّهُ ليسَ بمتحيِّزٍ فيذكرُ في موضعهِ إنْ شاءَ الله تعالى.

قالَ نوّر الله مضجعه:

٨ ـ وَلَيْسَ الْاسْمُ غَيْرًا لِلْمُسَمَّى ... لَدَى أَهْلِ الْبَصِيرَةِ خَيْرَ آلِ

البَصيرةِ: نورُ القلبِ تُدركُ بِهِ الأشياءَ، كما أنَّ البصرَ هوَ نورُ العينِ تُبْصِرُ بِهِ الأشياءَ، أصل (الآل): الأهْل، والمرادُ هنا بأهلِ البصيرةِ: أهلُ السُّنةِ والجماعةِ.

اعلمْ أنَّ الاسمَ المركَّبَ من الحروفِ ليسَ عين المسمَّى بالإجماعِ، لأنّه حادث بخلاف المسمّى فلا يكون عيْنه، والخلافُ فيما يفهم من الاسمِ هل هوَ عينُ المسمَّى أو لا.

ذهبَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين إلى أنّهُ عينه، والعبارة التي يعبّر بها عن المسمّى تسميات.

قال صاحب «الصّحائف»: (الحقُّ أنّ هذا النّزاع لفظي؛ لأنهم إن أرادوا بالاسم اللّفظ الدّال على شيءٍ مجرّد عن أحد الأزمنة كما هو المشهور، فلا شكّ أنه غير المسمَّى، وإن أرادوا به غير ذلك ممّا يصحّ أن يكون عين المسمّى، فلا نزاع فيه)[1].

[ويؤيِّدهُ ما ذكرهُ بعضُ الفضلاءِ حيثُ قالَ: (قالَ أصحابُ الحديثِ والمتأخّرونَ من أصحابنا: الاسمُ والصِّفةُ واحدٌ، ثمَّ الصِّفةُ عندهم تنقسمُ على ثلاثةِ أقسام: صفةٌ هي عينِ الموصوفِ كصفة الوجودِ للموجودِ، وصفةٌ لا هوَ ولا غيره كصفه اللهِ تعالى، وصفةٌ هي غير الذّاتِ كصفاتنا.

وكذلكَ الاسمُ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام: اسمٌ هوَ المسمَّى كقولنا: موجود، والله، واسمٌ للصفةِ كالعالمِ والقادرِ، واسمٌ للتَّسميةِ وهي ذكر الاسم ولفظ المسمَّى، وهو غيرُ المسمَّى بلا خلاف بينَ الأئمةِ.

ثمَّ حُدَّ الاسمُ عندَ أصحابنا المتقدِّمينَ: بما يدلُّ عليهِ التَّسمية عليه الاسمُ والموجودُ والشَّيءُ والذَّاتُ والمسمَّى كلُّهُ واحد)[2]. تمَّ كلامه][3].

وإذا تقرَّرَ هذا فنقول: اسمٌ كلِّ شيءٍ إمَّا أنْ يدلَّ على ماهيّتِه، أو على جزءِ ماهيّتِهِ، أو على الأمرِ الخارجي غير ماهيّتِهِ، أو على المركَّبِ منهما، والثَّاني

---

(١) الصحائف لشمس الدين السّمرقندي (ص٣٩٦).

(٢) ينظر: (هداية من الاعتقاد، لكثرة نفعه بين العباد) لمحمد بن أبي بكر الرازي.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من: ب، ج، د.

والرَّابعُ لا يجوزُ في حقِّ اللهِ تعالى، وأمَّا الأوَّلُ فقالَ الإمامُ فخرُ الدين الرَّازي[1]: (هل يجوزُ أن يكونَ لماهيّةِ اللهِ تعالى اسمٌ أم لا؟ فإنْ قلنا: ماهيّته تعالى معلومةٌ للبشرِ جاز وإلا فلا)[2].

قالَ كساهُ الله جلابيب رضوانه:

٩ ـ وَمَــا إِنْ جَوْهَــرٌ رَبِّي وَجِسْــمٌ ... وَلاَ كُلٌّ وَبَعْــــضٌ ذُو اشْــتِمالِ

(إنَّ) في قوله: (ما إنَّ) زائدة، فإنّها إذا زيدتْ بطلَ عملها كما في قوله[3]:

فمـــا إنْ طِبُّنــا جُبُــنٌ ولكِـنْ ... مَنايانـــا ودَوْلـــةُ آخرينـــا

و (ربّي) مبتدأٌ خبره وهوَ: (جوهرٌ) مقدَّمٌ عليهِ، المرادُ بالجوهرِ: الجزءِ الذي لا يتجزّأ، وهوَ متحيِّزٌ لا ينقسمُ لا بالفكّ[4] ولا بالقطعِ ولا بالوَهمِ والفرَضِ،

---

(١) هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرّازي، الإمام المفسِّر المتكلِّم. من تصانيفه: (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم، و(لوامع البينات) و(معالم أصول الدين) و(المحصّل) و(المسائل الخمسون) و(أساس التقديس)، و(شرح الإشارات والتنبيهات) وغيرها، ولد (سنة ٥٤٤هـ)، وتوفي (سنة٦٠٦هـ). ينظر: الأعلام (٦/ ٣١٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٨٦)، وطبقات الشافعية (٤/ ٩٠).

(٢) ينظر: المحصل لفخر الدين الرازي، القسم الرابع/ الكلام على الأسماء (ص٤٨٨).

(٣) البيت من الوافر من مقطوعة اختلف المأرخون في قائلها، وبعضهم لم ينسبها لأحد، وهي:

فــإن نَهــزمْ فهزّامــون قُدُمًـا ... وإن نُهـــزم فغيـــر مهزّمينـــا
ومـــا إن طبّنـــا جبنٌ ولكـن ... منايانـــا ودولـــة آخرينـــا
فقُـــل للشـــامتينَ بنـا أفيقــوا ... ســـيلقى الشـــامتونَ كمـا لقينـا
إذا مـا المـوتُ رفّـع عـن أنـاسٍ ... بكلـــكلهِ أنـــاخَ بـآخرينا

(٤) أ: الفكر.

والجسمِ هو جوهرٌ ذو أبعادٍ ثلاثةٍ طولٌ وعمقٌ وعرْضٌ.

إذا عرفتَ هذا فاعلمْ أنَّ البيتَ مشتملٌ على ثلاثةِ دعاوى: أحدها: إنّهُ ليسَ بجوهرٍ، لأنّهُ أصلٌ للمركَّباتِ والله سبحانهُ وتعالى مُنزَّهٌ عن أنْ يكونَ أصلًا لها، ولأنّهُ متحيّزٌ والصّانعُ ليسَ بمتحيّزٍ، ينتجُ: إنّهُ ليسَ بالصَّانعِ.

وثانيها: إنّهُ ليسَ بجسمٍ؛ لأنَّ الجسمَ مركّبٌ، وكلُّ مركّبٍ مُفتقرٌ إلى أجزائهِ، والمفتقرُ إلى الغيرِ ممكنٌ، والله سبحانهُ وتعالى لا يحومُ حولهُ الإمكان، فلا يكون جسمًا.

وثالثها: إنّهُ ليسَ بمشتملٍ للمكانِ والزّمانِ، لأنّهُ حينئذٍ يكونُ محدودًا، وهوَ من أماراتِ الحدثِ.

قوله: (وَلاَ كُلٌّ وَبَعْضٌ) مستدركٌ، لأنَّ ذكرَ الجوهرِ والجسمِ يغني عن ذكرهما.

قالَ طيَّب الله ثراه:

١٠ ـ وَفِي الْأَذْهَانِ حَقٌّ كَوْنُ جُزْءٍ ... بِلاَ وَصْفِ التَّجَزِّي يَا ابْنَ خالِي

اختلفوا في وجودِ الجزءِ الذي لا يتجزّأ، ذهبت الفلاسفةُ إلى امتناعهِ، والمتكلّمونَ إلى إثباتهِ وعبَّروا عنهُ بالنّقطةِ، وقالوا: إنّها شيءٌ ذو وضعٍ غيرَ منقسمٍ، فإنْ كانتْ مستقلّةً بذاتها فهي الجزء، وإلّا كانَ محلُّها غيرَ منقسمٍ، وإلّا لزمَ انقسامُ الحالِ بانقسامهِ فيلزمُ الجزء.

قالَ غفر الله له:

١١ ـ وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقاً تَعَالَى ... كَلاَمُ الرَّبِّ عَنْ جِنْسِ المَقَالِ

القرآن: يُطْلَقُ ويُرادُ بهِ المقروء، ويرادُ بهِ القراءة، ويرادُ بهِ المصحفُ، والمرادُ هنا الأوَّلُ بدليلِ قوله: (كلامُ الرَّبِ... إلخ).

المقال: مصدرٌ ميميٌ يرادُ بهِ هنا المقول، أي عن جنسِ ما يقوله النَّاسُ وهوَ الحروف والأصواتُ.

اتَّفقَ المسلمونَ على إطلاقِ لفظِ المتكلِّمِ على اللهِ تعالى، ولكنّهم اختلفوا في معناه، زعمت المعتزلةُ: أنَّ معناهُ كونهُ تعالى موجِداً لأصواتٍ دالّة على معانٍ مخصوصةٍ.

وذهبَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين: إلى أنّهُ متكلِّمٌ بكلامٍ نفسي، واتَّفقوا على أنّهُ ليسَ بمتكلِّمٍ بهذهِ الحروفِ والأصواتِ.

لنا: إنّهُ حيٌّ والحيُّ يصحُّ اتّصافهُ بالكلامِ، فلو لمْ يكنْ الله تعالى موصوفًا بالكلامِ لكانَ موصوفًا بضدِّهِ[1] وهوَ نقصٌ على اللهِ تعالى وذلكَ محالٌ.

على أنَّ اللهَ تعالى صرَّحَ بكونهِ متكلِّمًا بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ولا شكَّ أنَّ إيجادَ الأصواتِ غيرَ المتكلِّمِ.

فإنْ قيلَ: اسمُ الكلامِ موضوعٌ في اللّغةِ لهذهِ الألفاظِ، وأنتم لا تقولونَ بكونهِ تعالى موصوفًا بالكلامِ بهذا المعنى، فقد صرفتم اللّفظَ عن ظاهرهِ، وإذا كانَ كذلكَ لم يكنْ صرفهُ إلى المعنى الذي ذكرتم أولى من صرفهِ إلى معنىً آخرَ.

قلنا: لا نسلّم أنَّ الكلامَ في اللغةِ موضوعٌ لهذهِ الحروفِ بدليلِ قولِ الشَّاعرِ[2]:

---

(١) أ، د: بالخرس.

(٢) البيت: لغياث بن غوث بن الصَّلت، الأخْطل التَّغلبي، من شعراء الدولة الأموية، له ديوان شعر، عاش بين (١٩-٩٢هـ). ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٣). البداية والنهاية (٩/ ٢٩٠).

إنَّ الـكَلَامَ لفِـي الْفُـؤَادِ وإنَّمَـا جُعِـلَ اللِّسَـانُ عَلـى الفُـؤادِ دَلِيْـلاً

قالَ رحمه الله:

١٢ـ وَرَبُّ الْعَرْشِ فَوْقَ الْعَرْشِ لكِنْ بِـلاَ وَصْـفِ التَّمَكُّـنِ وَاتِّصَـالِ

كأنّهُ جوابٌ عن متمسِّكُ المُجَسِّمةِ، تقريره: إنهم ذهبوا إلى أنَّ اللهَ تعالى متمكّنٌ فوقَ العرشِ، وتمسَّكوا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنّهُ صريحٌ في أنّهُ مُستقرٌّ متمكّنٌ على العرشِ، وجوابهم ما أشارَ إليهِ بقوله: (بِلاَ وَصْفِ التَّمَكُّنِ وَاتِّصَالِ).

تقريره: إنّهُ تعالى لا يوصفُ بكونهِ متمكّنًا فوقَ العرشِ ومتّصلًا بهِ، لما أنَّ العرشَ محدودٌ مُتناهٍ متبعّض متجزّيٍ، فلو كانَ الله تعالى متمكّنًا في العرشِ فلا يخلو: إمّا أنْ يكونَ أكبرَ من ساحتهِ وهوَ باطل؛ لأنّهُ يوجبُ التّبعُّضَ والتّجزّي، وهوَ منافٍ للتّوحيدِ.

وإمّا أنْ يكونَ مقدارهُ بمقدارِ العرشِ وهوَ باطل أيضًا لما مرَّ آنفًا، وكذا لو كانَ أصغرَ منهُ فلا يوصفُ بكونهِ متمكّنًا.

وأيضًا: إنَّ العرشَ ليسَ بقديمٍ، فيكونُ الصّانعُ غيرَ متمكّنٍ في الأزلِ ولا متّصلٌ بهِ، فلو تمكَّنَ واتّصلَ بهِ بعدَ خلقهِ إيّاهُ لتغيَّرَ عمَّا كانَ عليهِ، وقبولُ التَّغيُّرِ من أماراتِ الحدثِ وهيَ على اللهِ محال.

وأمَّا الجوابُ عن الآيةِ فنقول: إنَّ الاستواءَ يُذكر ويرادُ بهِ الاستيلاءُ، والتَّمامُ، والاستقرارُ، فلا يكونُ حُجَّةً مع الاحتمالِ، على أنَّ التَّرجُّحَ للاستيلاءِ؛ لأنَّ المقامَ مقام المدحِ، فلو حُمل على غيرهِ لانتفى المدح.

قالَ أفاضَ الله عليهِ:

١٣ ـ وَمَـا التَّشْـبِيهُ لِلرَّحْمَـنِ وَجْهًـا　　　فَصُـنْ عَـنْ ذَاكَ أَصْنَـافَ الْأَهَـالِي

الأصناف: جمعُ الصِّنفِ وهوَ بمعنى النَّوعِ لغةً، وفي الاصطلاحِ: هوَ النُّوعُ المقيَّدُ بصفة، كالزِّنجي والرُّومي، والمرادُ هنا الثَّاني، يعني حقيقةُ ذاتهِ تعالى ليستْ مشابهةً لشيءٍ من العالمِ، فلا وجهَ للتَّشبيهِ.

فحينئذٍ صُن عن التَّشبيهِ صنف أهلِ السُّنةِ والجماعةِ بالدَّلائلِ العقليَّةِ والنَّقليةِ، أمَّا العقلي: فهوَ إنها لو تماثلتْ غيرها لكانَ تميّزها عنهُ بمميّز، فالموجبُ لذلكَ المميِّزِ الذي بهِ تمتازُ حقيقتهُ عن غيرها إنْ كانَ ذاتهُ تعالى لزمَ التَّرجيحُ بلا مرجِّحٍ، لكونِ حقيقته تعالى مماثلةٌ لسائرِ الحقائقِ، وإيجابها ما يختصُّ بها دونَ غيرها، وإنْ كانَ غيرَ ذاتهِ، فإمَّا أنْ يكونَ أمرًا ملاقيًا لذاتهِ تعالى أي صفةٌ له، عادَ الكلامُ إلى ذلكَ الموجبِ الملاقي بأنَّ الموجبَ لهُ إنْ كانَ ذاتهُ تعالى لزمَ التَّرجيحُ بلا مرجِّحٍ، وإنْ كانَ غيرَه فينقلُ الكلامِ إليهِ مرّةً أخرى، ولزمَ التَّسلسلُ، وإنْ كانَ الموجبُ أمرًا مباينًا عن ذاتهِ كانَ الواجبُ محتاجًا في هويّتهِ وامتيازهِ إلى سببٍ منفصلٍ وهوَ محالٌ.

وأمَّا النَّقلُ: فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإنّهُ تعالى بالغَ في نفي المماثلةِ حيثُ أوقعَ النَّكرةَ في سياقِ النَّفي، وأدخلَ حرفَ التَّشبيهِ على المثلِ، وتكلَّمنا في «شرحِ العمدةِ»، فيطلب منه تحقيقه.

قالَ أطابَ الله مضجعهُ:

١٤ ـ وَلاَ يَمْـضِي عَلَى الدَّيَّانِ وَقْـتٌ　　　وَأَحْـــوَالٌ وَأَزْمَـــانٌ بِحَـالِ

الدَّيّان: المُجازي، الوقتُ والزَّمان: مقدارُ الحركةِ، والحال: صفةٌ غيرُ

راسخةٍ، يعني: إنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ عن الزَّمانِ، كما أنَّهُ منزهٌ عن المكانِ، وكذا مُنزَّهٌ عن ورودِ صفةٍ غيرِ راسخةٍ عليهِ لاستحالةِ كونهِ تعالى مَورِداً للحوادثِ المتعاقبةِ ومُحاطًا بها.

ولأنَّ الزَّمانَ والحالَ ليسا بقديمين، فلمْ يكونا يمضيانِ عليهِ في الأزلِ، فلو كانَ مَورِدًا لهما بعد خلقهما لتغيّرَ عمَّا كانَ عليهِ، وقبولِ التَّغيّرَ من أماراتِ الحدثِ.

قولـه: (وَقْتٌ) يغني عـن ذكـرِ الأزمـانِ، وكـذا قولـه: (بحالٍ) مستدرك، بل مفسدٌ للمعنى، إذ لـو قلنا: إنهُ لا يمضي عليهِ حالٌ في حالٍ، توهّـم أنَّ لـهُ حالًا، فيثبتَ الحالُ في حالةِ النّفي وهوَ تناقضٌ، اللّهـم إلَّا أنْ يقالَ: في حالٍ مـن أحوالِ المخلوقاتِ، وفيهِ ما فيهِ يعرفُ بالتَّأملِ.

قالَ رحمه الله:

١٥ ـ وَمُسْتَغْنٍ إِلـهِي عَـنْ نِسَـاءٍ ... وَأَوْلَادٍ إِنَـــاثٍ أَوْ رِجَـــالِ

قوله: (إناثٍ)، مجرورٌ بأنّهُ بدلٌ من الأولادِ، و(أو) في قوله: (أو رِجالِ) بمعنى الواو، وهذا إشارةٌ إلى تنزيههِ عمَّا وصفهُ المشركونَ، فإنَّ بعضهم يقولونَ: إنَّ الملائكةَ بناتُ اللهِ، كما قالَ الله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النّحل: ٥٧]، فردَّ قولهم بقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزّخرف: ١٩]، فإنّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ إشارةٌ إلى أنّهم هَذَوا فادَّعوا على اللهِ ما لا يليقُ بهِ، لأنّهُ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٣ـ٤]، ولأنَّ الولدَ يقومُ مقامَ الأبِ، فلو كانَ لهُ الولدُ كما زعمَ أعداءُ اللهِ يلزمُ التَّعددَ،

وهوَ باطل بالدَّلائلِ الَّتي ذُكرتْ في المطولَّاتِ.

وبعضهم يقول: عيسى بنُ اللهِ كما أخبرَ الله تعالى بقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التّوبة: ٣٠]، وبعضهم يقول: عزيرٌ بنُ اللهِ، وبعضهم يقول: مريمُ زوجةُ اللهِ ـ تعالى الله عمَّا يقولُ الظَّالمونَ علوًا كبيرًا ـ، لأنَّهُ غنيٌّ عن النِّساءِ والولد.

قالَ نوَّرَ الله مضجعه:

١٦ ـ كَذَا عَنْ كُلِّ ذِي عَوْنٍ وَنَصْرٍ تَفَرَّدَ ذُو الجَلَالِ وَذُو المَعَالِي

يقال: تَفرَّدَ بالأمرِ إذا قامَ فيهِ من غيرِ مُشاركٍ، أي: أنَّ اللهَ تعالى كما هوَ مُستغنٍ عن النِّساءِ والأولادِ، مُستغنٍ عن المُعينِ والنَّاصرِ، وليسَ لهُ شريكٌ بل متفرِّدٌ بالخلق والبعثِ، لأنَّ قدرتهُ الشَّاملةَ فوقَ كلِّ قدرةٍ، وحذفُ متعلِّقِ التَّفرُّدِ يُشْعِرُ بأنَّهُ مُستغنٍ في كلِّ أمرٍ؛ لأنَّهُ يعمَّ حينئذٍ.

قالَ نوَّرَ الله مضجعهُ:

١٧ ـ يُميتُ الخَلْقَ قَهْرًا ثُمَّ يُحْيِي فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الخِصَالِ

الجزاءُ: عامٌّ لكلِّ مكافأةٍ، فيستعملُ تارةً في معنى المعاقبةِ، وأخرى في معنى الإثابةِ. الخِصالِ: جمعُ خَصْلةٍ وهيَ تستعملُ في الأفعالِ الغريزيةِ، يقال: لفلانٍ خَصلةٌ حسنةٌ، إذا حسنَ الخلق.

وبعدَ هذا البيتِ بيانُ وتفصيلُ ما أجملهُ هنا، وفيهِ مقامانِ: أحدهما: الحشرُ، وثانيهما: الجزاءُ، أمَّا الأوَّلُ فبالعقلِ والنَّقلِ، أمَّا العقلُ: فلأنَّ المعادَ ممكنٌ في نفسهِ، والصَّادقُ أخبرَ عن وقوعهِ فوجبَ القولُ بهِ، وإنَّما قلنا: إنَّهُ ممكنٌ؛ لأنَّ

الإمكانَ إنّما يثبتُ بالنَّظرِ إلى القابلِ والفاعلِ وهما حاصلان، أمَّا بالنظرِ إلى الفاعلِ فلأنَّ قبولَ الجسمِ للأعراضِ القائمةَ بهِ أمرٌ ثبتَ لهُ لذاتهِ، وأمَّا بالذَّاتِ حصلَ أبداً.

وأمَّا بالنَّظرِ إلى الفاعلِ فلأنَّهُ عالمٌ بالجزئياتِ، فيكونُ عالمًا بأجزاءِ تلكَ العظامِ النَّخرةِ والجلودِ الممزَّقةِ والمتلاشيةِ في أقطارِ الآفاقِ، وقادرٌ على جميعِ المقدوراتِ، فيكونُ قادرًا على التّمييزِ بينَ الأجزاءِ وجمعها وإعادتها.

وأمَّا النَّقلُ فقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، يعني: إنشاؤكم وحشركم بالنّسبةِ إلى قدرتهِ الشَّاملةِ سواء.

ثمَّ القائلونَ بالمعادِ البدني قالوا: إنَّ ما يعادُ هوَ حقيقةُ الإنسانِ، وهيَ أجزاءٌ أصليّةٌ باقيةٌ من أوَّلِ العمرِ إلى منتهاهُ.

وأمَّا المقامُ الثَّاني فبقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

قالَ نوّر الله مثواه:

١٨ ـ لِأَهْلِ الْخَيْرِ جَنَّاتٌ وَنُعْمى وَلِلْكُفَّارِ أَدْرَاكُ النَّكَالِ

في هذا البيتِ تفصيلُ ما أجملهُ البيت المقدَّمُ من قوله: (فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الْخِصَالِ).

الجنّاتُ: البَساتين، نُعمى: مصدَرٌ كالبُشرى، أَدْراك بفتحِ الهمزةِ: جمعُ دَرَكٍ وهوَ حفرٌ من حفرِ النّيرانِ.

النَّكالِ: العقوبةِ، والإضافةِ بمعنى اللّامِ، ويروى بكسرِ الهمزةِ فحينئذٍ يكونُ مصدرًا مضافًا إلى المفعولِ، يعني: أعطى الله تعالى لأهلَ الخيرَ عوضًا في الآخرةِ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ﴾ [الحج: ٢٣]، وللكفّارِ أيضًا يُعطي عوضَ ما عملوا في الدّنيا وهوَ ظاهر.

قالَ رحمه الله:

١٩ـ وَلا يَفْنى الجَحِيمُ وَلاَ الجِنَانُ ... وَلاَ أَهْلُوهُمَا أَهْلُ انْتِقَالِ

الجِنانُ بالكسرِ: جمعُ الجنَّةِ، يعني: لا فناءَ لهما ولأهلهما خلافًا للجهميةِ، فإنهم قائلونَ بفنائهما وفناءِ أهلهما.

لنا: أنَّ الله نصَّ على خلودهما وخلودِ أهليهما حيثُ قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ١٠٧ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا﴾ [الكهف: ١٠٧، ١٠٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ﴾ [البينة: ٦].

وكذا الحديثُ المشهور عن النَّبي ﷺ: (إذا دخلَ أهلُ الجنّةِ الجنّةَ وأهلُ النّارِ النّارَ نادى منادٍ بينَ الجنّةِ والنّارِ يا أهلَ الجنّةِ خلودٌ لا موت فيه، ويا أهلَ النّارِ خلودٌ لا موت فيه)[1]. وإذا ثبتَ خلودُ أهليها ثبتَ خلودهما، إذ لا قائلَ بالفصلِ.

قالَ أنار الله مضجعه:

٢٠ـ يَرَاهُ المُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ ... وَإِدْرَاكٍ وَضَرْبٍ مِنْ مِثَالِ

قوله: (وَضَرْبٍ مِنْ مِثَالِ) أي: نوع من الصُّورةِ، يعني: يرونهُ من غيرِ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٥)، وأحمد (٨٩١١).

نوعٍ من الصُّورةِ، ولا يظنُّ بأنَّ معناه: من غيرِ أن يضربوا له مثالًا عندَ الرّؤيةِ، لأنَّ (مِنْ مِثَالٍ) صفةِ للضَّرب، ولا يصحُّ تعلُّقهُ بهِ، إذ المعنى لا يساعده.

اعلمْ أنَّ اللهَ تعالى يصحُّ أنْ يكونَ مرئيًّا لنا، خلافًا للفلاسفةِ والمعتزلةِ، والمشبّهةِ والكراميةِ ـ وإنْ جوَّزوا ـ لكنْ في المكانِ والجهةِ، وبتقديرِ كونهِ مُنزَّهًا عن الجهةِ ينكرونها، فالرّؤيةُ المنزَّهةُ عن الكيفيّةِ مما لا يقولُ بها أحدٌ إلَّا أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين.

ودليلهم: أنَّ الوجودَ في الشَّاهدِ علّةٌ لصحّةِ الرّؤيةِ فيجبُ أنْ يكونَ في الغائبِ كذلكَ وفيهِ بحثٌ، لأنَّ وجودهُ مخالفٌ لوجودنا فلا يلزمُ من كونِ وجودنا علّةً لصحّةِ الرّؤيةِ كون وجودهِ كذلكَ، وإنْ سلَّمنا أنّهُ غير مخالفٍ لكن لا نسلّم أنَّ صحّةَ الرّؤيةِ في الشَّاهدِ مفتقرةٌ إلى علَّة، فإنما تفتقرُ أنْ لو كانتْ ثبوتيّةً، أمّا إذا كانتْ عدميَّةً فلا، لأنَّ العدمَ لا يُعلّلُ، وإنْ سلَّمنا أنَّ صحّةَ رؤيتنا مُعلَّلةً، لكن لا نسلّم أنَّ العلّةَ هيَ الوجود.

والمعتمدُ في المقامُ الدَّلائلَ السَّمعيةِ أحدها: إنَّ اللهَ تعالى علَّقَ الرّؤيةَ باستقرارِ الجبلِ وهوَ ممكنٌ، والمعلَّقُ على الممكنِ ممكنٌ، فالرّؤيةُ ممكنةٌ، وفيهِ إشكالٌ ذكرناهُ مع جوابهِ في «شرحِ العمدةِ» فلْيُطْلَبْ.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، والنَّظرُ إمَّا أنْ يكونَ عبارةً عن الرّؤيةِ أو عن تقليبِ الحدقةِ نحوَ المرئيِّ الْتماسًا لرؤيتهِ، وإنْ كانَ الأوَّلُ صحّ الفرضِ، وإنْ كانَ الثَّاني تعذَّرَ حملهُ على ظاهرهِ، فلا بدَّ من حملهِ على الرّؤيةِ؛ لأنَّ النَّظرَ كالسَّببِ للرّؤيةِ والتَّعبيرُ بالسّببِ عن المُسبّبِ من أقوى وجوهِ المجازِ.

فإنْ قيلَ: لمَ لا يجوزُ أن لا يكونَ حرفُ جرٍ، بل واحدًا لآلاءَ[1] فيكونُ معناهُ حينئذٍ: وجوهٌ يومئذٍ ناظرةٌ، نعمةَ ربها منتظرةٌ.

أجيب: بأنَّ الانتظارَ سببُ الغَمِّ، والآيةُ مسوقةٌ لبيانِ النِّعمِ.

وثالثها: قوله ﷺ: (سترونَ ربكم كما ترونَ القمرَ ليلةَ البدرِ)[2]، يعني: كما أنّكم لا تشكّونَ في رؤيةِ القمرِ ليلةَ البدرِ، وكذلكَ لا تشكّونَ في رؤيتهِ عيانًا يومَ القيامةِ.

قوله: (وإدراكٍ) إشارةٌ إلى الجوابِ عمَّا استدلَّ بهِ الخصمُ وهوَ قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإنّهُ يدلُّ على نفي الرّؤيةِ.

وتقريرُ الجوابِ: إنَّ الآيةَ تدلُّ على نفي الإدْراكِ، ونحنُ قائلونَ بهِ، لأنَّ الإدْراكَ هوَ الوقوفُ على جوانبِ المرئي وحدودهِ، وما يستحيلُ عليهِ الحدودُ والجهاتُ يستحيلُ عليهِ الإدْراك، فلا يلزمُ من نفي الإدْراكِ نفيُ الرّؤيةِ.

قوله: (بِغَيْرِ كَيْفٍ) يغني عن قوله: (وَضَرْبٍ مِنْ مِثَالِ) يُعْلَمُ بأدنى تأمّل.

قالَ أنار الله مثواه:

٢١ ـ فَيَنْسَوْنَ النَّعِيمَ إِذَا رَأَوْهُ　　　فَيَا خُسْرَانَ أَهْلِ الْإِعْتِزَالِ

يعني: إذا رأى المؤمنونَ اللهَ تعالى ينسونَ النِّعمَ الّتي أعطاها الله تعالى إيّاهم، لأنَّ النَّظرَ إلى وجههِ الكريمِ نعمةٌ فوقَ كلِّ نعمةٍ.

---

(١) (الآلاء) النِّعم واحدها (ألى) بالفتح وقد يكسر ويكتب بالياء. مختار الصحاح (١/ ٢١).

(٢) ينظر: كشف الآثار للحارثي (٢٥٨). والبخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (٢٩٦٨)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والنسائي في (السنن الكبرى) (١١٤٨٨)، وأحمد (٧٧١٧).

قوله: (فَيَا خُسْرَانَ) المنادى فيهِ محذوفٌ، وخسران: مبتدأٌ ومصحّحهُ[1] كونهِ موصوفًا تقديرًا، أو كونه دعاء عليهِ كقولهم: يا بؤس لزيدٍ، أي: يا قومُ بؤسٌ لزيدٍ، فمعنى الكلام: إذا كانَ رؤيةُ اللهِ تعالى نعمةً فوقَ كلِّ نعمةٍ خبَطَ خبْطَ عشواءَ منْ نابذٍ للحقِّ الأبلج، وزاغ عن سواءِ المنهجِ، فيا معتقدَ الرّؤيةِ خسرانٌ عظيمٌ لأهلِ الاعتزالِ، لأنّهم حرَموا لأنفسهم ما أنعمَ الله تعالى بلطفهِ وكرمهِ، لضلالتهم بشبهتهم الواهيةِ، عصمنا الله عن قولِ مدخول وفعلٍ غير مبرور، إنهُ وليُّ المعونةِ والتّوفيقِ.

قالَ طيّب الله ثراه:

٢٢ ـ وَمَا إِنْ فِعْلُ أَصْلَحَ ذُو افْتِرَاضٍ عَلَى الْهَـادِي المُقَـدَّسِ ذِي التَّعَـالِي

(إنْ) زائدة، ومن زعمَ أنَّ فيهِ ضميرُ الشّأنِ، فليسَ لهُ حظٌّ من العربيةِ.

المقدّسِ: المنزَّهِ عمَّا لا يليقُ بذاتهِ، وإنّما جعلَ الفعلَ صاحبَ فرضٍ مجازًا، أي ليسَ فعلٌ أصلحُ للعبادِ لهُ حظٌّ من فرضٍ، فقوله: (أصلحَ) صفةٍ للفعلِ.

قالَ أهلَ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ: إنَّ الفعلَ الأصلحَ في الدُّنيا لا يجبُ على الله تعالى، لأنَّ الوجوبَ منافٍ للألوهيةِ، لأنّهُ لو وجبَ عليهِ لوجبَ بحكمِ حاكمٍ لامتناعِ ثبوتِ الحكمِ ـ أعني الوجوبَ ـ بدونِ حاكمٍ يوجبهُ ضرورةً، ولا حاكمَ عليهِ تعالى فلا يجب.

وقالت المعتزلة: ما هوَ الأصلحُ للعبدِ يجب على اللهِ أنْ يفعلَ بالعبدِ، وهوَ فاسدٌ لما مرَّ آنفًا.

---

(١) أ: تصحيحه.

قالَ طيب الله مضجعه:

٢٣ ـ وَفَـرْضٌ لاَزِمٌ تَصْدِيـقُ رُسْـلٍ　　　وَأَمْـلاَكٍ كِـرَامٍ بِالتَّـوَالِي[١]

وَأَمْلاَكٍ: جمعُ ملكٍ، كجملٍ وأجمالٍ، كرام: جمعُ كريمٍ، التَّوالي: التَّتابعُ.

قالَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ: يجبُ تصديقُ رسلٍ لكلِّ أحدٍ في زمانٍ يجوزُ ورودهُ فيهِ بعدَ إظهارِ المعجزةِ، أمَّا قبلهُ فلا، خلافًا للخوارجِ وطائفةٌ من الباطنيةِ فإنهم قالوا: يجبُ قبولُ قولِ المدَّعي للرِّسالةِ بدونِ إقامةِ الدَّليلِ وهوَ باطل.

وإنما قلنا: إنَّ تصديقهم واجبٌ، لأنَّ الله تعالى أرسلهم لتبليغِ أمرهِ ونهيهِ ووعدهِ ووعيدهِ، ومن كذَّبَ بهِ فقد كذَّبَ اللهَ تعالى، ومن كذَّبهُ فمأواهُ النَّار.

قوله: (لازمٌ) إشارةٌ إلى أنّهُ فرضُ عينٍ لا فرضُ كفايةٍ، والمرادُ برسلٍ: جميعُ الرُّسلِ من غيرِ التَّعرّضِ لعددهم.

قوله: (وَأَمْلاَكٍ كِرَام) أي تصديقُ الملائكةِ الحفظةِ واجبٌ لكلِّ أحدٍ لقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢].

قوله: (بالتَّوالي) أي جاؤوا بالتَّتابعِ والتَّوالي، وحفظوا وكتبوا في كلِّ يومٍ ما عملَ العبد، ولا يجوزُ أنْ تتعلَّقَ الباءِ بالتّصديقِ؛ إذ هوَ على التَّوالي ليسَ بلازم، بل التَّصديقُ والإيمانُ بهِ مرّةً واحدةً كافٍ، اللّهمَّ إلَّا أنْ يُحملَ التَّصديقُ على الاعتقادِ بصدقهم، وهوَ الأولى فيجوز حينئذٍ.

قالَ طيِّبَ الله مرقده:

٢٤ ـ وَخَتْمُ الرُّسْلِ بِالصَّـدْرِ المُعَلّى　　　نَـبِيٌّ هَاشِـمِيٌّ ذُو جَمَـالِ

---

(١) وفي بعض النسخ: بالنّوالي.

(وختمَ) مبتدأٌ خبرهُ (بالصّدرِ) والمرادُ بهِ محمدُ بن عبدِ اللهِ بن عبدِ المطلبِ ﷺ بقرينةِ قولـه: (نَبِيٌّ هَاشِمِيٌّ).

نَبِيٌّ: بدلٌ من الصَّدرِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ عطف بيانٍ لأنّهُ ليسَ أوضحَ منهُ، وإنْ كانَ موضحهُ مع صفتهِ، لأنَّ الاعتبارَ في الإيضاحِ بنفسِ عطفِ البيانِ.

والدَّليلُ على أنهُ خاتمُ الأنبياءِ عقليٌ ونقليٌ، أمَّا العقليُ فلأنَّ النُّبوةَ كملتْ وتمّتْ بهِ، لأنَّ ما جاءَ بهِ من الكتابِ والسُّننِ مشتملٌ على ما يحتاجُ إليهِ من أمرِ الدُّنيا والآخرةِ من الحكمةِ النَّظريةِ والعمليّةِ على أحسنِ الوجوهِ، ولا زيادةَ بعدَ التَّمام.

وأمَّا النَّقليُ فقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وهذا نصٌّ صريحٌ في ختْمِ النُّبوةِ بهِ، وحجّةٌ قويّةٌ بعدَ ثبوتِ نبوّتهِ.

قالَ سقاه الله شآبيب رضوانه:

٢٥ ـ إِمَـامُ الْأَنْبِيَـاءِ بِـلاَ اخْتِـلاَفٍ   وَتَـاجُ الْأَصْفِيَـاءِ بِـلاَ اخْتِـلاَلِ

الأصْفياءُ: جمعُ صفيٍّ، كالأنبياءِ جمعُ نبيّ، والمرادُ بهِ هنا ما كانَ مخصوصًا بالرّئاسةِ القدْسيّةِ منزّهًا عن الكدوراتِ النَّفسيةِ كالأولياءِ.

اعلمْ أنَّ نبيّنا محمّدًا ﷺ مُقتدى الأنبياءِ وقدوةُ الأصْفياءِ، والدَّليلُ عليهِ العقلُ والنَّقلُ، أمَّا العقلُ فما ذكرتهُ في «شرحِ العمدةِ» لا يليقُ ذكرهُ في هذا المختصرِ فليُطْلَبْ هنا.

وأمَّا النَّقليُ فقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فلمَّا كانتْ أمّتهُ خيرَ الأممِ، كانَ هو خير الأنبياءِ.

قالَ رحمه الله:

٢٦ - وَبَاقٍ شَرْعُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَارْتِحَالِ

شَرْعهُ: مبتدأٌ خبرهُ: باقٍ، مقدَّمٌ عليهِ، أي طريقتهُ باقيةٌ إلى يومِ القيامةِ، أو لا تقبلُ النَّسخَ لما بيَّنا أنَّهُ خاتمُ الرُّسلِ فلا يجيءُ بعدهُ رَسولُ، إلَّا أنَّ النَّبيَ إنّما يأتي لضبطِ أحوالِ النَّاسِ واستخراجِ الأحكامِ الملائمةِ لكلِّ زمانٍ، وإنّهُ ﷺ بيَّنَ ضوابطَ تُستخرجُ منها الأحكامُ، على أنَّ علماءَ أمّتهِ تكفي في بيانِ شريعته لأنّهم أعقلُ وأذكى من علماءِ سائرِ الأممِ، وكذا قالَ ﷺ: (علماءُ أمّتي كأنبياءِ بني إسرائيل)[1].

قالَ سقاهُ شآبيبَ غفرانه:

٢٧ - وَحَقٌّ أَمْرُ مِعْرَاجٍ وَصِدْقٌ فَفِيهِ نَصُّ أَخْبَارٍ عَوَالِي

(أَمْرُ مِعْرَاجٍ) مبتدأٌ وخبرهُ: حقٌّ، مقدَّمٌ عليهِ، (وصدقٌ) أي: مطابقٌ للواقعِ عطفَ عليهِ، الحقُّ: الثَّابتُ من حقَّ إذا ثبتَ، ومن ثَمَّ سُمِّيَ نقيضُ الباطلِ حقًّا لثبوتهِ وتقرُّرهِ.

النَّصّ: التَّصريحَ، يقالُ: نصَّ عليهِ، أي صرَّحَ عليهِ، عَوالِي: جمعُ عاليةٍ صفةُ (أخبارٍ)، الفاء في (ففيهِ) علّة للثُّبوتِ، والصِّدقِ، أي: إنّما ثبت وكانَ صدقًا لأنّهُ ثبتَ بأخبارٍ عاليةٍ من أن يُطعنَ فيها، لأنّهُ ثبت بالقرآنِ لقوله

(١) قال المناوي في فيض القدير (٤/ ٣٨٤): سُئل الحافظ العراقي عما اشتهر على الألسنة من حديث: (علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل). فقال: لا أصل له، ولا إسناد بهذا اللفظ، ويغني عنه: (العلماء ورثة الأنبياء). وهو حديث صحيح. وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٨٣): قال السيوطي وابن حجر والدميري والزركشي: لا أصل له.

تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وفيهِ أبحاثٌ لا يليقُ هنا ذكرها.

الضّميرُ في (ففيهِ) عائدٌ إلى (الأمرِ) لا إلى (الحقِّ) لأنَّ الأخبار سببُ الحقِّ وعلّتهُ فلا يكونُ ظرفًا لها.

قالَ رحمه الله:

٢٨ـ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَفِي أَمَانٍ عَنِ الْعِصْيَانِ عَمْدًا وَانْعِزَالِ

اعلمْ أنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ هُمُ الآمنونَ عن الكفرِ بعدَ الوحي وقبلهُ باتِّفاقِ المسلمينَ خلافًا للفضيليّةِ من الخوارجِ[1]، فإنّهم جوَّزوا عليهم الكفرَ، لأنّهم جوَّزوا عليهم المعصيةَ، وهيَ عندهم كفرٌ، فيلزمُ تجويزهم عليهم الكفرَ، وهوَ باطل؛ إذ لو جازَ لكانَ الاقتداءُ بهِ جائزًا لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وفسادُ الثّاني يدلُّ على فسادِ الأوَّلِ.

ومن النّاسِ من لم يجوّز الكفرَ، لكن يجوِّزُ الكبائرَ عليهم، والصَّحيحُ: إنَّ الكبائرَ لا تجوزُ عليهم بعدهُ، إذ لو صدرت الكبيرةُ عنهم لكانوا أقلَّ درجةً من عصاةِ الأمّةِ، وذلكَ غيرَ جائزٍ.

بيانُ الملازمةِ: إنَّ درجاتِ الأنبياءِ في غايةِ الشَّرفِ، وكلُّ من كانَ كذلكَ

(١) هم اتباع الفضل بن عيسى بن أبان الرّقاشيّ، أبو عيسى: واعظ، من أهل البصرة، كان من أخطب الناس، متكلماً قاصاً مجيداً. وكان قدرياً ضعيف الحديث، سجّاعاً في قصصه. تنسب إليه فرقة (الفضلية)، كان يقول: لا يعذب الله أحداً من أهل التوحيد على ذنب. ينظر: الأعلام (٥/ ١٥١)، والبيان والتبين (١/ ٢٩٠). وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٣)، البدء التاريخ (٥/ ١٤٥).

كانَ صدورُ الذَّنبِ عنهُ أفحشُ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، والمُحْصَنُ يُرْجَمُ وغيرهُ يُحدّ.

وأمَّا أنّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ النَّبيُ أقلّ حالًا من الأمّةِ فبالإجماعِ، وأمَّا ما نقلوا منهم في قصصهم فبعضهُ افتراءٌ عليهم، وبعضهُ مؤوَّلٌ بتأويلٍ يليقُ بحالهم.

وأمَّا الصَّغائرُ فقد اختلفوا فيها، واتَّفقَ الأكثرونَ على أنّهُ لا يجوزُ منهم الإقدامُ على المعصيةِ الصَّغيرةِ، لكن يجوزُ صدروها عنهم على أحدِ وجوهٍ ثلاثةٍ: أحدها: السَّهو والنِّسيان، والثَّاني: تركُ الأولى، والثَّالث: اشتباهُ المنهي بالمباحِ.

وإذا ثبتَ أنّهم معصومونَ ثبتَ أنهم لا ينعزلونَ، لأنَّ موجبَ الانعزالِ وهوَ المعصيةُ منتفٍ، ألا يرى أنَّ ملِكًا لو جعلَ شخصًا حاكمًا في بلدٍ أمرهُ بالعدلِ وإجراءِ أحكامِ الشَّرعِ ورعايةِ الرّعايا وعمارةِ البلدِ، فإذا أتى بما أُمِرَ بهِ لا يستحقُّ الانعزال، فلو عزلهُ ذلكَ الملِكُ من غيرِ جريمةٍ يكونُ مطْعَنًا للنَّاسِ.

قالَ تغمّده الله برحمته:

٢٩ ـ وَمَـا كَانَـتْ نَبِيًّـا قَـطُّ أُنْـثى ... وَلاَ عَبْـدٌ وَشَـخْصٌ ذُو افْتِعَـالِ

هذا إشارةٌ إلى شرائطِ النُّبوّةِ، يعني: يجبُ أنْ يكونَ النَّبيُّ:

١ ـ ذَكرًا؛ لأنَّ النُّبوةَ تقتضي الاشتهارَ بالدّعوةِ وإظهارُ المعجزةِ، والأنوثةُ تنافيها لأنّها توجبُ السّترَ، لأنَّ النِّساءَ أُمِرْنَ بالقرارِ في البيوتِ.

٢ ـ وأنْ يكونَ حُرًّا؛ لأنَّ العبدَ لا يقدرُ على الاشتغالِ بالدّعوةِ، ولأنَّ النَّاسَ يستنكِفوا أنْ يقتدوا بهِ.

قوله: (وَشَخْصٌ ذُو افْتِعَالِ)، أي ذو فعلٍ قبيحٍ كاتِّصافِهِ بالسِّحرِ والكذبِ والخداعِ مستدركٌ؛ لأنهُ يُعْلَمُ مما تقدَّمَ من قولِه: (لفي أَمَانٍ عَنْ الْعِصْيَانِ).

قالَ تغمَّدهُ الله برحمتِهِ:

٣٠ـ وَذُو الْقَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرَفْ نَبِيًّا ... كَذَا لقْمَانُ فَأحْذَرْ عَنْ جِدَالِ

قيلَ: اسمُ ذي القرنين: عبد اللهِ، وقيلَ: الإسكندر[١]، وإنّما سُمِّيَ بذي القرنين لأنهُ سارَ إلى مغربِ الشّمسِ وإلى مطلعها، وقيلَ: لأنّهُ رأى في النَّومِ كأنَّهُ امتدَّ من السَّماءِ إلى الأرضِ فأخذَ بقرني الشَّمسِ، فقصَّ ذلكَ على قومِهِ فَسُمِّيَ بذي القرنين، وقيلَ: لأنّهُ ملَكَ الرُّومَ وفارسَ، وقيلَ: لأنهُ انقرضَ في زمانهُ قرنانِ من النَّاسِ وهوَ حيٌّ.

واختلفوا[٢] في نبوّتهِ رويَ عن عبدِ اللهِ بن عمرَ، والضَّحاك بنُ مزاحم: إنهُ كانَ نبيًا، ورُويَ عن عليٍّ بن أبي طالبَ كرَّمَ الله وجهه: إنهُ كانَ عبدًا صالحًا ولم يكنْ نبيًّا ولا مَلِكًا، وقالَ وهب: إنّهُ كانَ ملِكًا ولم يُوحَ إليهِ.

واختلفوا في زمانهِ أيضًا فقيلَ: إنّهُ كانَ في زمنِ ثمودَ وكانَ عمرهُ ألفًا وستمائةِ سنةٍ، وقالَ وهب: هوَ كانَ في الفترةِ بينَ عيسى ومحمّدٍ عليهما السّلام.

---

(١) والظاهر أنّ الشيخ أبا علي بن سينا هو أول من قال بهذا في كتابه (الشفاء) عند بيان مناقب أرسطاطاليس. وتابعه الإمام فخر الدين الرازي، والذي ذهب إليه المحققون من المؤرخين إلى أنه كورش الأخميني أو قورش الكبير أول ملوك فارس (٥٦٠ - ٥٢٩ ق م). ينظر: تفسير (ترجمان القرآن) تأليف: مولانا أبو الكلام آزاد (١٣٠٥-١٣٧٥هـ/ ١٨٨٨-١٩٥٨م) عند تفسير قوله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

(٢) ينظر: كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١/ ٢٨٧).

واختلفوا أيضًا في نبوّةِ لقمانَ، قالَ سعيدٌ بن المسيبِ، ومجاهد، وقَتادة: إنّهُ كانَ حكيمًا وليسَ بنبيّ، وحملوا الحكمةَ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، على الفَهمِ والعقلِ، وقالَ الشّعبيُّ، وعكرمة، والسّدي: إنّهُ نبيٌّ، فعندهم المرادُ من الحكمةِ فيهِ: النُّبوّةُ، وقالَ المفسّرونَ والأصحُّ الأوّلُ.

واختلفوا في صناعتهِ، قالَ سعيدٌ بن المسيبِ: إنّهُ كانَ خيّاطًا، وقالَ ابنُ زيدِ: إنّهُ كانَ راعيًا، وقالَ خالدُ الرّبعيّ: إنّهُ كانَ نجّارًا.

ولما كانَ نبوّتهما مختلفًا فيها من غيرِ ترجيحٍ توقّفَ وأمرَ بتركِ المجادلةِ؛ لأنَّ المجادلةَ في المشكوكِ غيرَ مفيد، على أنّها حرامٌ إذا لم يكنْ لإظهارِ الصّوابِ.

قالَ تغمّدهُ الله برضوانهِ:

٣١ـ وَعِيسى سَوْفَ يَـأْتِي ثُمَّ يُتْوِي   لِدَجَّـــــالٍ شَـقِيٍّ ذِي خَبَـالِ

التَّوَى: الهلاك، والإتْواءُ[1]: الإهلاكُ، والدَّجال: هوَ ما أخبرَ الرَّسولُ عن خروجهِ وإفسادهِ كثيرًا من النَّاسِ، والْخَبَالُ: الفساد، وقوله: (لدَجّالٍ) يصلحُ أنْ يكونَ متعلّقًا بيأتي، على معنى أنّهُ يأتي لأهلاك الدّجّال، ويُتْوِي على تقديرِ أنْ يكونَ من الإتواءِ فحينئذ يكونُ من بابِ التَّنازعِ كقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وعلى تقديرِ أنْ يكونَ من التَّوى يتعيَّنُ تعلُّقهُ بيأتي، وضميرُ يُتْوِي عائدٌ إليهِ، لأنّهُ متقدِّمٌ عليهِ رتبة، وفيهِ تعسُّفٌ لوقوعِ الأجنبي بينَ الفعلِ ومتعلّقه.

---

(١) تَوَيَ الشَّيْء يتوى توى إِذا تَلِف، مَقْصُور غير مَهْمُوز. جمهرة اللغة (١/ ٢٢٩). والعرب تقول: الشُّحّ مَتْوَاةٌ، تَقُولُ: إِذا مَنَعْتَ الْمَالَ مِنْ حَقِّهِ أَذهبه الله فِي غَيْرِ حَقِّهِ. لسان العرب (١٤/ ١٠٦).

فالحاصلُ: إنَّ نزولَ عيسى عليهِ من السَّلامُ من السَّماءِ وخروجُ الدَّجالِ حقٌّ؛ لأنَّ الصَّادقَ أعني الرَّسولَ ﷺ أخبرَ عنهما.

قالَ تغمَّدهُ الله برحمتهِ:

٣٢ ـ كَرَامَاتُ الْوَلِيّ بِدَارِ دُنْيَا ... لَهَا كَوْنٌ فَهُمْ أَهْلُ النَّوَالِ

(لَهَا كَوْنٌ) أي: تحقّقٌ وثبوتُ، النّوال: العطاءُ، والضّميرُ في قوله: (فَهُمْ) عائدٌ إلى الوليّ، وهوَ مفرد، وإنّما أجازهُ لاعتبارِ الجنسيّةِ في الوليّ بقرينةِ إضافةِ الجمعِ إليهِ، فعَوده إليهِ باعتبارها جائزٌ كما في قوله (شعر)[1]:

وما حبُّ الدِّيارِ شغفنَ قلبي ... ولكن حبُّ من سكنَ الدِّيارِ

فإنَّ ضميرَ شغَفْنَ للحبِّ مع أنّهُ مفردٌ.

وقالَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعينَ: كراماتُ الأولياءِ جائزةُ الوقوعِ، بل هيَ متحقِّقةٌ بدليلِ اشتهارِ الأخبارِ واستفاضةِ الحكايا عنهم؛ كقصةِ عُمَرَ رضي الله عنه[2]، وآصف وهوَ صاحبُ سيّدنا سليمان، وخالدٌ بن الوليدِ عندما شربَ السُّمَّ[3] وغيرهم.

والمعتزلةُ لمّا لم يروها في أنفسهم لضلالتهم وبدعتهم، ادَّعوا أنّها ليستْ بجائزةٍ، وهوَ فاسدٌ.

---

(١) البيت من الوافر، وينسب إلى قيس بن الملوح، الملقب بمجنون ليلى (٢٤هـ٦٨هـ).

(٢) ينظر: البداية والنهاية (٧/ ١٣٤) والإصابة لابن حجر (٢/ ٣) حسن.

(٣) ينظر: تاريخ الطبري (٤/ ١٨٠)، والبداية والنهاية (٦/ ٢٥١)، وسير أعلام النبلاء (١/ ٣٧٦).

قالَ رحمه الله:

٣٣ - وَلَـمْ يَفْضُـلْ وَلِيٌّ قَـطُّ دَهْـرًا   نَبِيًّـــا أَوْ رَسُـــولاً فِي انْتِحَـــالِ

والمرادُ من (قَطُّ) ظرف، الدَّهرِ: الزَّمانِ، والفرقُ بينَ النّبي والرَّسول: أنَّ النَّبيَ أعمُّ من الرَّسولِ؛ لأنَّ الرَّسولَ هو نبيٌّ يأتي بشرعٍ ابتداءً، وينسخُ بعضَ أحكام شريعةَ من قبلهِ، بخلافِ النَّبيِّ فإنّهُ عبارةٌ عن إنسانٍ بعثهُ الله تعالى إلى العبادِ لتبليغِ ما أُوحيَ إليهِ.

قوله: (فِي انْتِحَالِ) أي في الشَّرفِ، وإيقاعِ النَّكرةِ في سياقِ النّفي لإفادةِ التَّعميمِ، يعني: كلُّ واحدٍ من الأولياءِ في زمنٍ من الأزمنةِ ليسَ بأعلى مرتبةً من النَّبيّ وأفضلُ قدرًا من الرَّسولِ؛ لأنهُ تابعٌ للرَّسولِ وليسَ التَّابعُ أعلى مرتبةً من المتبوعِ.

على أنَّ النَّبيَ ﷺ قالَ: (واللهِ ما طلعتْ شمسٌ ولا غربتْ على أحدْ بعدَ النَّبيينَ أفضلُ من أبي بكرٍ)(١)، فإنّهُ صرَّحَ في أنَّ النّبيينَ أفضلُ من أبي بكرٍ، وهوَ أفضلُ من غيرهم، فيكونُ أفضلُ من الوليّ، فإذا كانَ من هوَ دونَ النّبيّينَ أفضلُ من الوليّ فالنّبيّونَ أولى.

قالَ رحمه الله:

٣٤ - وَلِلصِّدِّيـقِ رُجْحَـانٌ جَـلِيٌّ   عَلَى الْأَصْحَـابِ مِـنْ غَـيْرِ احْتِمَـالِ

وإنما سمَّى أبو بكرٍ الصِّديق؛ لأنَّ النَّبيَ ﷺ لما قصَّ قصَّة الإسراءَ على أبي جهلٍ، قالَ أبو جهلٍ: يا معشرَ بني كعبٍ بن لؤي هلمَّ فحدثهم فمن مصدّقٍ

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٢٥) واللفظ له، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٠٨).

وواضع يديهِ على رأسهِ تعجبًا وإنكارًا، وارتدَّ ناسٌ ممن كانَ آمنَ بهِ، وسعى رجالٌ إلى أبي بكرٍ فقالَ: إنْ كانَ قالَ ذلكَ لقد صدقَ، قالوا: أتصدِّقهُ على ذلك؟ قال: إنّي لأصدّقهُ على أبعدِ من ذلكَ، فسُمِّيَ الصِّديق[1].

قوله: (جَلِيّ) أي: ظاهر، (عَلَى الْأَصْحَابِ) أي: أصحابُ النَّبي ﷺ (مِنْ غَيْرِ احْتِمَالِ) أي من غيرِ أن يحتملَ أحدٍ منهم عليهِ، والمرادُ بالرّجحانِ هنا: علوّ القدرِ عندَ اللهِ.

قال رحمه الله:

٣٥ - وَلِلْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ ... عَلَى عُثْمَانَ ذِي النُّورَيْنِ عَالِي

إنما سُمِّيَ ولقِّبَ عمرُ ﷺ بالفاروقِ لفَرقةِ بينَ الحقِّ والباطلِ، قوله: (عالي) أي عالي القدرِ، وهوَ بدلٌ من عثمانَ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ صفةً لأنّهُ نكرةٌ، والتَّطابقُ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ شرط.

فإنْ قيلَ: لا يجوزُ جعلهُ بدلًا أيضًا لوجوبِ تخصّصهِ إذا كانَ المبدلُ منهُ نكرةً لئلّا ينحطّ المقصود عن غيرهِ.

أجيب: بأنَّ تقديرهُ عالي القدرِ ولا يلزمُ ما ذكره.

قالَ رحمه الله:

٣٦ - وَذو النُّورَيْنِ حَقًّا كَانَ خَيْرًا ... مِنَ الْكَرَّارِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ

---

(١) ينظر: تفسير النسائي (٣٠٥)، والحاكم في مستدركه (٤٤٦٨)، ومصنف عبد الرزاق (٩٧١٩) والآجري في الشريعة (١٠١٦) والطبري في تهذيب الآثار (٢٧٥٨) و(٢٧٧٥) والبيهقي في دلائل النبوّة.

وإنّما سُمِّيَ ولقِّبَ عثمانُ بذي النّورينِ لتزوّجهِ ببنتي رسولِ الله ﷺ، فالمرادُ بالنُّورينِ بنتاه.

والمرادُ بالكرّارِ عليُّ بن أبي طالبَ كرّمَ الله وجهه، وسمِّيَ بهِ لكرّهِ ورجعهِ على الأعداءِ في الحربِ دونَ فرّة، وقوله: (حقًّا) مفعولٌ مطلقٌ.

ذهبَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ، وقدماءُ المعتزلةِ إلى أنَّ أفضلَ البشرِ بعدَ النَّبيِ ﷺ: أبو بكرٍ الصِّديقُ ﷺ، لقوله ﷺ: (واللهِ ما طلعت الشمسُ... إلى آخره)[1]، ولما رويَ عن ابن عباسَ ﷺ، (قالَ: كنَّا نقولُ ورسولُ اللهِ ﷺ حيّ: أفضلُ الأمّةِ أبو بكرٍ ثمَّ عمرَ ثمَّ عثمانَ ثمَّ بعدهُ عليٌّ)[2].

وروى عن محمدٍ بن الحنفيةِ[3] إنهُ قالَ: (قلتُ لأبي: أيُّ النَّاسِ خيرٌ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ قالَ: أبو بكرٍ، قلتُ: ثمَّ مَن؟ قالَ: ثمَّ عمرَ، قالَ: ثمَّ خشيتُ أنْ أقولَ: ثمَّ من؟ فيقول: عثمانَ، فقلت: ثمَّ أنتَ يا أبتْ؟ فقالَ: ما أبوكَ إلَّا رجلٌ

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٣١٣٢). وسنن أبي داود (٤٦٢٨).

(٢) الحديث: (كنا نقول ورسول الله ﷺ حيّ: أفضل هذه الأمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع ذلك النّبي ﷺ فلا ينكره). المعجم الكبير للطبراني (١٣١٣٢). وسنن أبي داود (٤٦٢٨).

(٣) هو: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية، فينسب إليها تمييزاً عن أخويه الحسن والحسين، يكنى أبا القاسم، حيث أذن رسول الله لولد من علي بن أبي طالب أن يسمى باسمه ويكنى بكنيته. ولد في خلافة عمر بن الخطاب (سنة ٢١هـ)، وهو أحد الأبطال الأشداء، كان ورعاً واسع العلم ثقة له عدة أحاديث في الصحيحين. (ت٨١هـ). ينظر: الأعلام (٦/ ٢٧٠)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٦٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٤٩).

من المسلمينَ)[1]. فثبتَ بهذهِ الأحاديث ترتيبهم في الفضيلةِ، وفيهِ اختلافٌ وكلامٌ كثيرٌ بينَ النَّاسِ، لا يليقُ التَّكلمَ بهِ في هذا المقامِ.

قال رحمه الله:

٣٧ ـ وَلِلْكَـرَّارِ فَضْـلٌ بَعْـدَ هـذَا   عَلَى الْأَغْيَـارِ طُـرًّا لاَ تُبَـالي

(هذا) إشارةٌ إلى ذي النُّورينِ، أي لعليّ كرَّمَ الله وجههُ فضلٌ بعدَ عثمانَ ﷺ على غيرهِ (طُرًّا) أي كلًّا (لا تبالي) أنتَ في تفضيلهِ على الأغيارِ، أو لا يبالِي أحدٌ في تفضيلهِ عليها، لاتِّفاقِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ عليهِ، ولمَّا مرَّ من الأحاديثِ، فعلى هذا يجوزُ لا تبالي بالخطابِ والغيبةِ، وعلى التقديرين (لا) للنّهي وعلامتهُ سقوطُ الياءِ.

قالَ رحمه الله:

٣٨ ـ وَلِلصِّدِّيقَـةِ الرُّجْحَـانُ فَاعْلَمْ   عَلَى الزَّهْـرَاءِ في بَعْـضِ الْخِصَـالِ

أي لعائشةَ الصِّدِّيقةِ فضلٌ على فاطمةَ الزَّهراءِ ﷺ في بعضِ الخِصالِ، وليسَ لها فضلٌ بحسبِ النَّسبِ، لأنَّ فاطمةَ ﷺ بنتُ النَّبي ﷺ فلا تكادُ تقربُ منها بالنّسبِ، فالأصلُ أنَّ عائشةَ ﷺ أمُّ المؤمنينَ، وهيَ بعدَ خديجةَ الكبرى أفضلُ نساءِ العالمِ[2]، وهيَ المخصوصةُ بالنَّفسِ القدسيَّةِ، مطهَّرةٌ عن الكدوراتِ النَّفسيةِ، ولا يطعنُ فيها إلَّا ولدُ الزّنا، أو من لم يجتنبْ عن الفواحشِ والزِّنا، ودرجتها في الجنَّةِ مع النَّبي ﷺ. والخِلالِ: جمعُ الخلّةِ والمرادُ هنا الخِصال.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٧) باختلاف يسير، وأحمد (٢١١٨٧)، وأبو داود (٤٦٢٩).

(٢) ينظر: الوصية (ص٤٦٢)، ضمن كتاب (مجموع كتب ورسائل ووصايا الإمام الأعظم) إعداد وتحقيق أكرم محمد إسماعيل/ دار الغانم ٢٠٢٢ عمّان.

قالَ رحمه الله:

٣٩ ـ وَلَـمْ يَلْعَـنْ يَزِيـدًا بَعْـدَ مَوْتٍ سِـوَى الْمِكْثَـارِ في الْإِغْـرَاءِ غالِي

اللّعنـة: البُعْدُ والطَّـرد، وهـيَ تستعملُ على مـن أُبْعِـدَ مـن رحمـةِ اللهِ أبـدًا كالشَّيطان، وتستعملُ على من أُبْعِدَ من الرَّحمةِ والخيرِ ما دامَ على الفعلِ القبيحِ أو الكفرِ، فإذا خرجَ من ذلكَ العملِ وتـاب قَرُبَ من رحمـةِ اللهِ وخرجَ من أنْ يكونَ ملعونًا، واللّعنةُ تختلفُ باختلافِ الأعمالِ السَّيئةِ، فمن كانَ عملهُ أقبح كانتْ لعنته أغلظ.

والفرقُ بينَ لعنةِ الكفَّارِ ولعنةِ المسلمينَ ظاهر، لأنَّ لعنةَ الكفَّارِ تكونُ دائمةً متّصلةً إلى يوم القيامةِ، ولعنةُ المسلمينَ معناها البعدُ من الخيرِ، والذي يعملُ معصيةً فهوَ في ذلكَ الوقتِ بعيدٌ عن الخيرِ، فإذا خرجَ من المعصيةِ وباتَ إلى الطَّاعةِ يكونُ مشغولًا بالخيرِ، والأَولى أنْ لا تطلقُ لفظةُ اللّعنةِ على المسلمينَ.

فإذا تقرَّرَ هذا فنقول: لا شكَّ أنَّ يزيدَ يستحقُّ اللّعنةَ عندَ أمرهِ بقتلِ قرّةِ عينِ المؤمنينَ الحسين ﷺ، لأنّهُ باشرَ ما هوَ أقبح الأفعالِ وأشنعُ الفِعالِ، ولو كانَ مستحلًّا كفر، لكن يحتملُ أن يتوبَ ويرجعَ عنه، وندمَ على ما باشرَ عليهِ، فإذن يرجى غفرانهُ ودخولهُ في شفاعةِ النَّبي ﷺ، ألا يرى إلى وحشي قتلَ عمَّ النّبي ﷺ، أعني: حمزةَ ﷺ ثمَّ أسلمَ بيدي[1] النَّبي ﷺ، وندمَ على ما فعلهُ وبشّرهُ الله تعالى بالجنّةِ، وكانَ هوَ من أصحابِ النَّبي ﷺ، فمع الاحْتمال لا يُلْعَن يزيد، ولذا قالَ: (بَعْدَ مَوْتٍ).

قوله: (سِوَى الْمِكْثَارِ) أي: لم يلعنْ أحدٌ يزيدَ إلّا قوولٌ هذّاءٌ، غالٍ: أي

---

(١) أ: بعد.

متجاوزُ الحدّ، (في الإِغْرَاءِ) أي التَّحريضِ والتّحثيثِ، فقوله: (في الإِغْرَاءِ) متعلّقٌ بغالٍ، وهوَ بدلٌ من المكثارِ وصرفَ يزيد للضّرورةِ.

قالَ رحمه الله:

٤٠ ـ وَإِيمَـانُ المُقَـلِّدِ ذُو اعتِبَـارٍ   بِأَنْـوَاعِ الدَّلاَئِـلِ كَالنِّصَـالِ

مَن اعتقدَ أركانَ الدِّينِ من التَّوحيدِ والنُّبوّةِ والصّلاةِ وغيرها تقليدًا، وهوَ قبولُ قولِ الغيرِ من غيرِ حُجَّة، اختلفوا في صحّةِ إيمانهِ.

قالَ أبو حنيفةَ، وسفيانَ الثُّوري، ومالكٌ، والشّافعي، وأحمدُ بن حنبل رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين: إنّهُ صحيحٌ.

وقالَ عامّةُ المعتزلةِ: إنّهُ ليسَ بمؤمنٍ ولا كافرٍ، وزعمَ أبو هاشمٍ(١): إنّهُ كافر، فعندهُ إنّما يحكمُ بإيمانهِ إذا عرَفَ ما يجبُ اعتقادهُ بالدّليلِ العقلي.

وقالَ الأشعري(٢): شرط صحّة إيمانه أنْ يعرفَ كلَّ مسألةٍ بدلالةٍ عقليّةٍ،

---

(١) هو: أبو هاشم عبد السلام بن شيخ المعتزلة أبي عليٍّ محمَّد بن عبد الوهاب الجُبَّائي البصري، أحد رؤوس المعتزلة وابن شيخهم، ألّف أبو هاشم كتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما، له آراء انفرد بها. وتبعته فرقة سميت (البهشمية) وله مصنفات منها: «تفسير القرآن»، و«الجامع الكبير»، و«الأبواب الكبير»، (ت٣٢١هـ). ينظر: الاعلام (٤/ ٧)، والفَرق بين الفِرق (١٨٤)، وتاريخ بغداد (١١/ ٥٥).

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة سنة (٢٦٠هـ)، وتلقى مذهب المعتزلة، ثم رجع وجاهر بخلافهم. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها «الموجز الكبير» و«الردُّ على المجسمة» و«مقالات الإسلاميين» جزءان، و«الإبانة عن أصول الديانة» و«رسالة في الإيمان» و«مقالات الملحدين» و«الرد على ابن الراونديّ» و«خلق الأعمال» و«الأسماء والأحكام» و«استحسان الخوض في=

وليسَ الشَّرطُ أنْ يعبّرَ عنهُ بلسانِهِ ويجادلَ خصمه، وهوَ قولُ عامّةِ المتكلِّمينَ.

والقائلونَ بصحّتِهِ استدلُّوا بأنواعِ الدَّلائلِ، لأنَّ ما يدلُّ على صحّتِهِ العقلُ والنَّقلُ، وفعلِ الرَّسولِ، وكلُّ واحدٍ منها نوع.

أمَّا العقل: فهوَ أنَّ الإيمانَ عبارةٌ عن التَّصديقِ، فإنّ من أخبرَ بخبرٍ فصدَّقهُ غيرُهُ لم يمتنعْ أحدٌ من أنْ يقولَ: آمنَ بِهِ أو آمنَ لهُ، وإذا صدَّقَ المقلِّدِ من أخبرهُ عن اللهِ وصفاتِهِ صارَ مؤمنًا.

وأمَّا النَّقلُ: فقولُ الرَّسولِ ﷺ حين سألهُ جبريلُ عليهِ السَّلامُ عن الإيمانِ: (أنْ تؤمنَ باللهِ وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخرِ، وتؤمنَ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ)[1]، فإنهُ ما أجابَ إلَّا بالتَّصديقِ، وهوَ حاصلٌ في المقلِّدِ فيكونُ مؤمنًا.

وأمَّا فعلُ الرَّسولِ: فهوَ إنَّهُ ﷺ يعدّ من آمنَ بِهِ وصدَّقهُ في جميعِ ما جاءَ بِهِ من عندهُ مؤمنًا، ولا يشتغلُ بتعليمِهِ الدَّلائلُ العقليةُ في المسائلِ الاعتقاديةِ، وكذا الصّحابةُ والتَّابعونَ إلى يؤمنا هذا.

ولما كانتْ هذهِ الدَّلائلُ قطعيّةً غيرَ قابلةٍ للتّأويلِ شبّه بالنِّصالِ في النَّفاذِ وهيَ أعني، النِّصالِ: جمعُ النَّصلِ وهوَ حديدُ السَّيفِ.

= الكلام» و«اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ويعرف باللمع الصغير. وغيرها، توفي ببغداد سنة (٣٢٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ٤٠٦) والأعلام (٤/ ٢٦٣) والمقريزي (٢/ ٣٥٩)، والفهرست لابن النديم (ص ٢٢٥).

(١) ينظر: الآثار للإمام محمد بن الحسن (٣٨٤)، «مسند أبي حنيفة» رواية الحَصكَفِي رقم (١، ٢)، ورواية الحَارثي رقم (٧٧٧)، رواه في: «صحيح البخاري» الإيمان (٣٧)، و«صحيح مسلم» الإيمان (١)، و«سنن أبي داوود» السُّنّة (١٦)، و«سنن التّرمذي» الإيمان (٤)، و«سنن النّسائي» الإيمان (٥ ـ ٦).

قالَ رحمه الله:

٤١ ـ وَمَا عُـذْرٌ لِذِي عَقْـلٍ بِجَهْـلٍ　　　بِخَــــلَّاقِ الْأَسَـــافِلِ وَالْأَعَالِي

المرادُ بالأسافلِ: الأرضونَ، وبالأعالِي: السّماواتِ، أتفقَ الأئمةُ على أنَّ الإيمانَ باللهِ واجبٌ والكفرُ حرام، لكن اختلفوا في أنَّ وجوبهُ بالعقلِ أو بالسَّمعِ.

ذهبَ مشايخنا رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين: إلى أنّهُ واجبٌ بالعقلِ، قالَ أبو حنيفةَ ﷺ: (لا عذرَ لأحدٍ في الجهلِ بخالقهِ لما يرى من خلقِ السمواتِ والأرضِ وخلقِ نفسهِ وسائرِ خلقِ ربهِ، وأمَّا في أحكامِ الشَّرعِ فمعذورٌ حتَّى تقومَ عليهِ الحجَّة)[1].

وقالت الملاحدةُ والرَّوافضُ والمشبّهةُ والخوارج: لا يجبُ بالعقلِ شيءٌ.

وثمرةُ الخلافِ إنّما تظهرُ في حقِّ مَن لم تبلغهُ الدَّعوةُ أصلًا ونشأَ على شاهقِ الجبلِ، ولمْ يؤمنْ باللهِ وماتَ هل يُعْذَرُ في ذلكَ أم لا؟

فعندَ من أوجبهُ لا يُعْذر، وعندَ من لا يوجبهُ معذورٌ، وإنّما قالَ: (لِذِي عَقْلٍ) ولم يتعرّض للبلوغ؛ لأنَّ عندَ كثيرٍ من مشايخنا: يجبُ معرفةُ اللهِ تعالى بالعقلِ على الصَّبي العاقلِ لأنَّ علّة الوجوب العقل، فلمَّا كانَ الصَّبيُ عاقلًا كانَ كالبالغِ في وجوبُ الإيمانِ بهِ، كما أنّهُ لو أسلمَ كانَ إسلامهُ صحيحًا بالاتِّفاق.

---

(١) في نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في كتاب (المنتقى)، والكرخي في (مختصره) وهو مشهور من مذهب أبي حنيفة. ينظر: تلخيص الأدلة (ص١٣٤). والأجناس للناطفي (١/ ٤٤٦). وعقيدة أبي اليسر البزدوي (ص٢١٤).

قالَ رحمه الله:

٤٢ ـ وَمَا إِيمَانُ شَخْصٍ حَالَ بَأْسٍ ... بِمَقْبُـولٍ لِفَقْـدِ الْإِمْتِثَـالِ

(البَأسُ) الشِّدَّةُ، والمرادُ هنا سكراتُ الموتِ، يعني: من آمنَ حالَ الموتِ لمْ يقبلْ إيمانه، لما أنَّ كلَّ أحدٍ يرى مكانهُ عندَ الموتِ، فلمْ يؤمنْ بالغيبِ فلمْ يكنْ ممتثلًا لأمرِهِ، ويؤيّدهُ قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨].

قالَ صاحبُ «الكواشي»(١): (أي وقعَ في النّزعِ أو يشاهدُ الملائكةَ)، وعن ابن عمرَ ﷺ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: (إنَّ اللهَ يقبلُ توبةَ العبدِ ما لم يغرغرْ)(٢)، المعنى: ما لمْ تبلغْ روحهُ حلقومه فيكون بمنزلةِ الشّيءِ الذي يتغرغرُ بهِ المريض.

قالَ القاضي(٣): (توبةُ العبدِ المذنبِ مقبولةٌ ما لمْ يحضرُ الموتُ، فإذا حضرَ لم تنفعهُ، وذلكَ لأنَّ من شرطِ التَّوبةِ العزمُ على تركِ الذَّنبِ المتوبِ عنهُ، وعدمُ المعاودةِ عليهِ، وذلكَ إنما يتحقَّقُ مع تمكُّنِ التّائبِ عنه [وبقاء

---

(١) تفسير الكواشي: لموفق الدين أحمد بن يوسف الموصلي الشيباني الشافعي. (ت ٦٨٠هـ) وهو اثنان:
كبير: سماه: (بالتبصرة). وصغير، سماه: (بالتلخيص). كشف الظنون (١/ ٤٥٧).

(٢) صحيح الترمذي (٣٥٣٧).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسّر، علّامة. ولي قضاء شيراز مدّة. له: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ويعرف بتفسير البيضاوي، و(طوالع الأنوار) في التّوحيد، و(منهاج الوصول إلى علم الأصول)، وغيرها (ت ٦٨٥هـ). ينظر: الأعلام (٤/ ١٠٩).

أوان الاختبار][1])[2].

قالَ أنارَ الله مضجعه:

٤٣ ـ وَمَا أَفْعَالُ خَيْرٍ فِي حِسَابٍ ‏ مِنَ الْإِيمَانِ مَفْرُوضَ الْوِصَالِ

قوله: (مَفْرُوضَ الْوِصَالِ) حالٌ من الضّميرِ المستكنِ في (خَيْرٍ) وهوَ الظّرفُ المستقرُّ العائدُ إلى الأفعالِ، فيجبُ أن يقولَ: مفروضةُ الوصالِ، لكن أعاده باعتبارِ المذكورِ وإضافةُ الأفعالِ إلى الخيرِ من قبيلِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفةِ، يعني: الأفعالَ الحسنةَ المفروضةَ، هل تعدُّ من الإيمانِ أم لا؟ فيهِ خلافٌ.

ذهبَ المحقِّقونَ من أصحابنا إلى أنّها لا تعدّ منه، بل الإيمانُ عبارةٌ عن التَّصديقِ بالقلبِ في كلِّ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ، والإقرارُ باللِّسانِ شرطُ إجراءِ الأحكامِ في الدُّنيا.

وقالَ مالكٌ والشَّافعيُ وأهلُ الحديثِ: إنّها تعدُّ منه، فعندهم الإيمانِ عبارةٌ عن التَّصديقِ بالقلبِ والإقرارُ باللسانِ والعملُ بالأركانِ.

لنا: أنَّ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين هم مؤمنونَ قبلَ وجوبِ الزَّكاةِ والحجِ بالاتِّفاقِ، فلو كانَ العملُ داخلًا في الإيمانِ لم يصحْ إيمانهم.

ولأنَّ اللهَ تعالى عطفَ العملَ على الإيمانِ حيثُ قالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

---

(١) ساقطة من الشرح.

(٢) ينظر: شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن للطيب (٦/ ٣٤٩)، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة
لناصر الدين البيضاوي (٢/ ٧٦).

ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الكهف: ١٠٧]، وعطفُ الشّيءِ على الشّيءِ يقتضي المغايرة.

قالَ أنارَ الله مرقدهُ:

٤٤ ـ وَلاَ يُقْضى بِكُفْرٍ وَارْتِدَادٍ بِعهْرٍ أَوْ بِقَتْلٍ وَاخْتِزَالِ

العهرُ: الزّنا، الاخْتزال: الانقطاع، يعني: لا يحكمُ بكفرٍ أحدٍ وارتداده بسببِ الزّنا أو بسببِ قتلِ النَّفسِ والقطعِ ظلمًا.

فالحاصلُ: إنَّ مرتكبَ الكبيرةِ دونَ الكفرِ لا يصيرُ كافرًا عندَ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين، فلو ماتَ من غيرِ توبةٍ فالله تعالى إنْ شاءَ عفى عنهُ بفضلهِ وكرمهُ وإنْ شاءَ عذَّبهُ بقدرِ ذنبهِ ثمَّ عاقبةُ أمرهِ الجنَّة.

وزعمت الخوارجُ: أنَّ كلَّ مَن عصى بفعل صغيرة كانتْ أو كبيرةً فهوَ كافرٌ.

وقالت المعتزلة: مرتكبُ الكبيرةِ ليسَ بكافرٍ ولا مؤمن بل هوَ فاسق، ولو ماتَ من غيرِ توبةٍ يخلَّد في النَّارِ.

لنا: إنَّ اللهَ تعالى سمَّى مرتكبَ الكبيرةِ مؤمنًا حيثُ قالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والقتلُ الذي يوجبُ القصاصُ من الكبائرِ فثبتَ أنهُ مؤمنٌ.

قال رحمه الله:

٤٥ ـ وَمَنْ يَنْوِ ارْتِدَادًا بَعْدَ دَهرٍ يَصِرْ عَنْ دِينِ حَقٍّ ذَا انْسِلاَلِ

المرادُ من الدَّهرِ هنا: المدّةُ، والانْسلال: الخروجُ من بينِ الشَّيء، يعني: ومن ينو أن يرتدَّ بعدَ مدّةٍ يخرجُ من الإسلامِ في حالِ النِّيةِ، لأنَّ القصدَ إلى الكفرِ يزيلُ التَّصديقَ فيصيرُ كافرًا.

قالَ رحمه الله:

٤٦ـ وَلَفْظُ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ بِطَــــوْعٍ رَدُّ دِيــنٍ بِاغْتِفَــالِ

(لفظُ الكفرِ) أي: تلفُّظهُ كلمةُ الكفرِ، (من غيرِ اعتقادٍ) أي: من غيرِ أن يعتقدَ أنّها كلمةُ الكفرِ، (بطوعٍ) أي: بلفظٍ مع اختيارٍ.

قوله: (ردَّ دينٍ) خبرٌ لقوله: (ولفظُ الكفرِ) يعني: مَن أجرى على لسانهِ كلمةَ الكفرِ ولم يدرِ إنها كلمةُ الكفرِ يكفرُ.

وفي الفتاوى المسمَّى «قاضي خان»[(١)]: (الجاهلُ إذا تكلَّمَ بكفرٍ ولم يدرِ أنهُ كفرٌ اختلفوا فيهِ، قالَ بعضهم: لا يكونُ كافرًا ويعذرُ بالجهلِ، وقالَ بعضهم: يصيرُ كافرًا ولا يعذرُ بالجهلِ)[(٢)].

قوله: (من غيرِ اعتقادٍ) احتراز من أن يعتقدَ، فإنّهُ كفرٌ بالاتِّفاقِ، أو لم يعتقدْ بل جرى على لسانهِ كلمةُ الكفرِ خطأً لم يصرْ كافرًا بالاتِّفاقِ.

(١) هو العلامة شيخ الحنفية، أبو المحاسن حسن بن منصور بن محمود البخاري الحنفي، الأوزجندي، صاحب التصانيف. سمع الكثير من الإمام ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز. ومن إبراهيم بن عثمان الصفاري وطائفة. روى عنه: العلامة جمال الدين محمود بن أحمد الحصيري، أحد تلامذته. من تصانيفه: (شرح الجامع الصغير) للشيباني في الفروع و(شرح كتاب الزيادات) لمحمد بن الحسن وكتاب (المحاضر). و(الواقعات) في الفروع. و(آداب الفضلاء) في اللغة. و(الأمالي) في الفقه. و(شرح أدب القضاء) للخصاف و(الفتاوى). وكتاب في الخلافيات. (ت٥٩٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٣١)، والأعلام (٢/ ٢٢٤)، والفوائد البهية (٦٤، ٩١)، والجواهر المضية (١/ ٢٠٥).

(٢) ينظر: فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (٣/ ٥١٨). دار الكتب العلمية بيروت.

قوله: (بطوعٍ) احترازٌ من أنْ يكونَ مكرهًا فإنَّ فيهِ تفصيلًا، قالَ في «قاضي خان»: (المكرهُ إنْ أُكرِهَ بقيدٍ أو حبسٍ فكفرَ يكونُ كافرًا، وإنْ أُكرِهَ بالقتلِ أو بإتلافِ عضوٍ أو بضربٍ مؤلمٍ وقلبهُ مطمئنٌ بالإيمانِ لا يكونُ كافرًا استحسانًا)(١).

قالَ رحمه الله:

٤٧ ـ وَلاَ يُحكَمْ بِكُفْرٍ حَالَ سُكْرٍ بِمَـا يَهْـذِي وَيَلْغُـو بِارْتِجَـالِ

(لا يحكم) نهيُ غيبةٍ أو خطاب، (ما) في (بِمَا يَهْذِي) مصدريّة، اللّغو من القولِ: ما لا عبرةَ له، والارتجال: هوَ القولُ من غيرِ رويّةٍ وفكرٍ، والجارُ والمجرورُ أعني قوله: (بارتجالٍ) متعلّقٌ بقوله: (لا يحكم) ويجوزُ أنْ يتعلّقَ بقوله: (يهذي) أو بقوله: (يلغو)، وهوَ ظاهر لا سترةَ عليه، أي: لا يحكمُ بكفرِ أحدٍ حالَ كونهِ سكران بسببَ إجراءِ كلمةِ الكفرِ على لسانهِ بغيرِ فكرٍ وتأمُّلٍ فإنَّ فيهِ تفصيلًا.

قالَ في «قاضي خان»: (وأمَّا كفرُ السَّكرانِ إنْ كانَ يعرفُ الخيرَ من الشَّرِ والأرضَ من السَّماءِ فكفرهُ يكونُ كفرًا في الأحكام، وإنْ كانَ لا يعرفُ الأرضَ من السَّماءِ والخيرَ من الشَّرِ لا يكونُ كفرًا في الأحكامِ عندَ علمائنا)(٢).

قال رحمه الله:

٤٨ ـ وَمَـا المَعْـدُومُ مَرْئِيًّـا وَشَـيْئًا لِفِقْـهٍ لاَحَ فِي يُمْـنِ الْهِـلاَلِ

المعدوم: على ضربين: ممتنعٌ وممكنٌ، والممتنعُ: هوَ ما يكونُ عدمهُ واجبًا كشريكِ الباري واجتماعُ النَّقيضين، وممكنٌ: هوَ ما يكونُ نسبةُ الوجودِ والعدمِ إليهِ سواءٌ.

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق

والرّؤيةُ لا تتعلَّقُ بالقسمِ الأوَّلِ بالاتِّفاقِ، ولا يطلقُ عليهِ شيءٌ أيضًا بالاتِّفاقِ، واختلفوا في القسمِ الثَّاني ذهبَ المُقنَّعيَّة(١) إلى جوازِ تعلّقها بهِ قبلَ وجوده.

وقالَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين: لا تتعلَّقُ الرّؤيةُ بهِ قبلَ وجودهِ، لأنَّ علّة الرّؤيةُ الوجودَ وهوَ منتفٍ، فلا يكونُ مرئيًا، وكذا لا يطلقُ الشّيءُ عليهِ قبلَ وجودهِ خلافًا للمعتزلةِ. والكلامُ المشبعُ ذكرتهُ في «شرحِ العمدةِ» فلْيُطالعْه ثمّةَ.

قوله: (لفقهٍ) أي: لوقوفٍ على دليلِ كونهِ ليسَ بمرئي وشيء ظهرَ في يمن الهلال، كذا قيلَ وهوَ ليسَ بصوابٍ، إذ لو كانَ كما ذكرَ القائلُ لوجبَ عليهِ أن يبيِّنَ ويذكرُ ما لاحَ له، لأنَّ هذا النَّوعَ من الكلامِ غيرُ مرضيٍّ عندَ العلماءِ، بل ربما يُنسبونَ إلى شيءٍ آخرَ.

والصَّوابُ أنْ يقالَ: معناهُ لعلمٍ لاح في الهلال، إذ لو كانَ المعدومُ مرئيًّا لرُئيَ ما يزادُ عليهِ من النَّورِ يومًا فيومًا، فلمّا لم يُرَ مع أنَّ النَّورَ أوضحُ المبصراتِ سلّم أنَّ عدمَ رؤيتهِ لعدمِ علَّتهِ، وهوَ الموجود، فثبتَ أنَّ علّةَ الرّؤيةِ هوَ الوجود، فلمَّا كانَ هوَ علّة في الشَّاهدِ يكونُ علَّةً أيضًا في الغائبِ، لأنَّ العللَ لا تتبدَّلُ بالغائبِ والشَّاهدِ.

اعلمْ أنَّ الهلالَ هوَ الطالعُ أوَّلَ الشَّهرِ ويسمَّى هلالًا إلى ثلاثِ ليالٍ، وبعدَ ذلكَ يسمَّى قمرًا إلى آخرِ الشَّهرِ، وإضافةُ اليُمنِ إلى الهلالِ من قبيلِ

---

(١) المقنّعية: هم أتباع المقنع الخراساني، كان رجلًا قبيح الخلقة أعور قصيراً، عمل وجهاً من ذهب ادعى الألوهية وقال بتناسخ الأرواح، إذ أباح لأتباعه الحرمات وأسقط عنهم الفرائض وسائر العبادات. ينظر: (الفرق بين الفرق) (ص١٥٥).

إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفها.

قالَ أنارَ الله مضجعه:

٤٩ - وَدُنْيَانَا حَدِيثٌ وَالْهَيُولَي عَدِيمُ الْكَوْنِ فَاسْمَعْ بِاجْتِذالِ

حديثٌ: فعيلٍ بمعنى: فاعل، والعديمُ بمعنى: المعدومُ والاجْتذالُ: الفَرَح[1]، يعني: ما سوى اللهِ تعالى حادثٌ بإحداثِ اللهِ تعالى.

وذهبَ بعضُ الفلاسفةِ إلى أنَّ هيولي العناصرِ قديمة، وهوَ فاسدٌ وفيهِ مقالاتٌ لا يليقُ ذكرها في هذا المختصرِ.

قال رحمة الله عليه:

٥٠ - وَلِلدَّعَوَات تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ وَقَدْ يَنْفِيهِ أَصْحَابُ الضَّلَالِ

قالَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ: دعاءُ الأحياءِ وصدقاتهم للأمواتِ نافعٌ ومؤثِّرٌ في رفعِ العذابِ عنهم لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ولقوله ﷺ: (اهدوا أمواتكم، فقالوا: وما الهدايا؟ قالَ: الدُّعاءُ والصَّدقةُ)[2].

ولأنَّ مَن ماتَ وعليهِ حجَّةٌ وصلواتٌ فاتتْ وأوصى لها يؤمرُ بإنفاذها، ولو لمْ يكنْ نافعًا لما أنفذت وصيّته.

وقدْ ينفي تأثيرهُ في رفعِ العذابِ عنهم (أصحابُ الضَّلالِ) يعني: المعتزلةُ، فإنَّ عندهم ليسَ لهُ منفعة، وهوَ فاسدٌ لمَّا مرَّ.

---

(١) اجْتَذَلَ أي ابْتَهج. لسان العرب (١١/ ١٠٧).

(٢) ينظر: (هدية الأحياء إلى الأموات وما يصل إليهم) لأبي الحسن الهكاري رقم (٦).

قالَ رحمه الله:

٥١ ـ وَفِي الْأَجْدَاثِ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي   سَيُبْلَى كُلُّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ

الأجداث: جمعُ جدثٍ وهوَ القبر، سَيُبْلى: أي سَيُمْتَحَن، (عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي) متعلِّقٌ بهِ، أي: في القبورِ سَيمتحن كلُّ شخصٍ بالسُّؤالِ عن توحيدِ اللهِ تعالى، يعني: في القبورِ سؤالُ منكرٍ ونكيرٍ حقٌّ لكلِّ مَن ماتَ صغيرًا أو كبيرًا، إذا غابَ عن الآدميين، أو أكلهُ السَّبع.

وقوله: (كلُّ شخصٍ) ليسَ على العمومِ؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ لا يسألونَ على الأصحِّ.

قالَ رحمه الله:

٥٢ ـ وَلِلْكُفَّارِ وَالْفُسَّاقِ بُغْضًا[1]   عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ سُوءِ الْفِعَالِ

(عذابُ القبرِ) مبتدأٌ، خبرهُ (للكفَّارِ) مقدَّمٌ عليهِ، (بُغْضًا) تمييزٌ، وهوَ أعني: البغضُ من اللهِ تعالى إرادةُ الإهانةِ والطَّردِ والتَّعذيبِ، (الفِعالِ) بالكسرِ يستعملُ في الشَّرِ وبالفتحِ في الخيرِ، و(مِنْ) بمعنى لأجلِ كقوله تعالى: ﴿تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا﴾ [المائدة: ٨٣]، أي: لأجلِ ما عرفوا.

يعني: عذابُ القبرِ لأجلِ الأعمالِ السَّيئةِ كائنٌ وثابتٌ للكفارِ بغضًا من اللهِ عليهم أعاذنا الله منه، والإنعامُ لأهلِ الطَّاعةِ في القبرِ ثابتٌ زرقنا الله إيّاه،

---

(١) وفي بعض النّسخ: وللكفّار والفسّاق (يُقضى)، بصيغة المجهول من القضاء، وفي نسخة صحيحة (بغضًا) بالغين المعجمة على أن نائب منصوب بالحاليّة، أي: مبغوضين، أو بالعلّيّة، أي: بغضًا من الله لهم، وعلى بعض النسخ بعضًا بالعين المهملة مخفوضًا على أنه بدل من الفسّاق بدل البعض.

خلافًا للمعتزلةِ.

لنا: إنَّ ما لا يأباهُ العقلُ وأخبرَ الصَّادقُ عنهُ يجبُ أنْ نعتقده، وما نحنُ بصددِهِ من هذا القبيلِ، وإنما قلنا: إنَّ الصَّادقَ أخبرَ عنهُ لأنَّ الاستعاذةَ من عذابِ القبرِ تواترتْ من لدنِ رسولِ اللهِ ﷺ إلى يومنا هذا، وأيضًا فيهِ أخبارٌ كثيرةٌ لا نطوّل الكتاب بذكرها والله أعلم.

قالَ رحمه الله:

٥٣ - حِسَابُ النَّاسِ بَعْدَ البَعْثِ حَقٌّ ... فَكُونُوا بِالتَّحَرّزِ عَنْ وَبَالِ

الوَبالِ: الإثم الذي كانَ من قِبَلِ العبدِ كالقتلِ والظلمِ وغيرهما، حسابُ جميعِ النَّاسِ بعدَ الحشرِ حقٌّ ثابتٌ لا ينكرهُ إلَّا الكافر والمعاند، والخِلافُ في حشرِ الأجسادِ أو الأرواحِ لا يليقُ ذكرهُ في هذا المقامِ.

قوله: (فَكُونُوا بِالتَّحَرّزِ عَنْ وَبَالِ) يعني: إذا كانَ الحسابُ حقًّا ثابتًا يجبُ أنْ يحترزَ احترازًا شديدًا عن الإثمِ الذي بينهُ وبينَ العبدِ؛ لأنَّ ما كانَ بينهُ وبينَ اللهِ يُرجى العفو عنه، أمَّا ما بينه وبين العبد فلا.

قالَ أنارَ الله مضجعهُ:

٥٤ - وَتُعْطَى الْكُتُبُ بَعْضًا نَحْوَ يُمْنَى ... وَبَعْضًا نَحْوَ ظَهْرٍ والشَّمالِ

بعضًا: أي من النّاس، يعني: قراءة الكتب التي كتبتها الحفظةُ في الدُّنيا يومَ القيامةِ حقٌّ لقوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤]، ثمَّ يُعطى كتابُ المؤمنين بإيمانهم وكتابُ الكافرين بشمالهم أو من وراءِ ظهورهم، لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟

﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، الآية ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥]، الآية. ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ [الانشقاق: ١٠].

قال رحمه الله:

٥٥ ـ وَحَقٌّ وَزْنُ أَعْمَالٍ وَجَرْيٌ عَلَى مَتْنِ الصِّرَاطِ بِلاَ اهْتِبَال

قوله: (بِلاَ اهْتِبَال[1]) أي: بلا احتيالٍ، متعلّقٍ بقوله: (حقٌّ) أي: وزنُ الأعمالِ حقٌّ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].

والمرادُ بالوزنِ: ما يعرفُ بهِ مقاديرُ الأعمالِ، لأنّ الأعمال أعراضٌ يستحيلُ بقاؤها ولا توصفُ بالخفّةِ والثّقلِ، لكن لمّا وردَ الدَّليلُ على ثبوتهِ يجبُ أنْ نعتقدهُ ونَكِلَ علمَ ذلكَ على اللهِ تعالى، ولا نشتغلُ بكيفيّتهِ بل نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على أن يُعرِّفَ عباده مقاديرَ أعمالهم يومَ القيامةِ، بأيّ طريقٍ شاءَ، ويكونُ ذلكَ ميزانًا لأعمالِ العبادِ.

قوله: (جَرْيٌ) أي: المرورُ على الصّراطِ حقٌّ على قدرِ تفاوتِ درجاتهم وأعمالهم في الدُّنيا، فمن كانَ أعلى درجة أصلحُ عملًا كانَ مرورهُ عليهِ أسرع.

قالَ جعلهُ الله في شفاعةِ محمدٍ ﷺ:

٥٦ ـ وَمَرْجُوٌّ شَفَاعَةُ أَهْلِ خَيْرٍ لِأَصْحَابِ الْكَبَائِرِ كَالْجِبَالِ

يرجى شفاعةُ أهلِ الخيرِ من الأنبياءِ والرُّسلِ والأخيارِ لمن ارتكبَ كبيرةً

(١) اهتبل الشَّخصُ: ١) حزِن، اهتبل على فقد أمِّه والده. ٢) كذب واحتالَ وخدع، عرف عنه أنَّه يهتبل في تعامله مع النَّاس. اهتبل الفُرْصةَ: اغتنمها. معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٣٢١).

خلافًا للمعتزلةِ، ومنشأُ الخلافِ جوازُ العفوِ، فمن جوَّزَ العفو من الله تعالى بفضلهِ وكرمهِ بلا واسطة أجازهُ بشفاعةِ بعضِ الأخيارِ، ومن لم يجوِّزهُ بلا واسطةٍ فلا يجوِّزهُ بلا واسطة.

لنا قوله ﷺ: (شفاعتي لأهلِ الكبائرِ من أمّتي)[1]، وهذا حديثٌ مشهور.

قالَ رحمه الله:

٥٧ ـ وَذو الْإِيمَانِ لاَ يَبْقى مُقِيمًا بِسُوءِ الذَّنْبِ في دَارِ اشْتِغَالِ

مَن خرجَ من الدُّنيا بالإيمانِ من غيرِ توبةٍ لا يخلَّد في النَّارِ بشؤمِ ذنبهِ وإنْ كانَ من الكبائرِ عندَ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين، بل عاقبةُ أمرهِ الجنّةُ لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، والمؤمنُ العاصي قد عمل مثقالُ ذرّةٍ خيرًا، وأقلّهُ الإيمانُ باللهِ ورسولهِ ﷺ فيجبُ أن يرى ثوابهُ بمقتضى الآيةُ، ورؤيةُ الثَّوابِ إنما تكونُ بعدَ الخلاصِ من العذابِ؛ إذ الثَّوابُ قبلَ العقابِ منتفٍ إجماعًا، فثبتَ أنّهُ لا يخلَّدُ في النَّارِ.

وذهبت المعتزلةُ إلى أنهُ مخلَّدٌ في النَّارِ بناءً على أصلهم الفاسدُ وهوَ: إنَّ مرتكبَ الكبيرةِ يخرجُ من الإيمانِ، وقد بيَّنَّا فساده.

قالَ رحمه الله:

٥٨ ـ لَقَدْ أَلْبَسْتُ لِلتَّوْحِيدِ وَشْيًا[2] بَدِيعَ الشَّكْلِ كَالسِّحْرِ الحَلاَلِ

---

(١) المسند لابن خسرو (٨٠٩). وأبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، وأحمد (١٣٢٢٢).

(٢) في بعض النسخ: نَظْمًا.

(للتَّوحيدِ) أي: للمنظومِ الذي يقال للتَّوحيدِ، (الوَشي) الثَّوبُ الذي يكونُ فيهِ أنواعُ ألوان من السَّوادِ والبياضِ والحمرةِ وغيرها، و(بديعُ الشَّكلِ) صفة وَشْي، ولم يتعرَّفْ بالإضافةِ لأنَّ إضافتهُ لفظيَّة، والشَّكلُ: هيَ هيئةٌ تعرضُ للشَّيءِ بواسطةِ إحاطةِ حدّه.

قوله: (كالسِّحرِ) هوَ المشبَّهُ بِهِ للشَّكلِ لا للوشي؛ لأنَّ تشبيهَ النَّكرةِ بالمعرفةِ غيرَ مرضيٍّ، السِّحرُ: من سَحَرَ يَسْحِرُ سِحْرًا: إذا خدعَ أحدًا وجعلهُ مدهوشًا متحيِّرًا، وهذا إنّما يكونُ بأنْ يفعلَ السَّاحرُ شيئًا يعجزُ من فعلهِ وإدراكِهِ المسحورِ عليهِ، وسحرُ الشَّكلِ كونهُ بحيثُ لا يوجدُ مثلهُ ولا يدركُ كنْههُ، وإنّما وصفَ السِّحرَ بالحلالِ إذ لو شبَّهَ بالسِّحرِ مطلقًا لبادرت الأوهامُ إلى أنَّ السِّحرَ حرام، والمشابهُ بالحرامِ حرام أو قربتْ منه، فيكونُ موجبًا لتنفيرِ الطّبائعِ عن نظمهِ لا ترغيبًا فيهِ، فوصفهُ بالحلالِ ليعلمُ أنَّ مُرادهُ بالسِّحرِ شيءٌ يعجزُ غيرهُ عن إتيانِ مثلهِ.

واعلمْ أنَّه شبَّهَ المنظومَ بإنسانٍ بديعُ الجمالِ وصنيعهُ فيهِ بما يتزيَّنُ بهِ من اللباسِ فيكونُ وشْيًا استعارةً تخييليّةً لا ترشيحًا لها لأنَّ المذكورَ هوَ المشبَّه.

قال أنار الله مرقده:

٥٩ ـ يُسَلِّي الْقَلْبَ كَالْبُشْرَى بِرَوْحٍ وَيُحْيِي الرُّوحَ كَالْمَاءِ الزُّلَالِ

التّسلية: التّفريح، البُشرى: البشارة، الرّوح: الرّاحة، والمراد بإحياء الرّوح: تخليصه من الشّدّة، و(الْمَاءِ الزُّلَالِ) هوَ الماءُ العذبُ الصّافي: يعني: نظمي هذا يفرّحُ قلبُ المؤمنِ بالرُّوحِ والرّاحةِ كتفريحِ البِشارةِ إيّاهُ بإتيانِ محبوبٍ أو بخبرٍ، وتخلّصُ الرُّوحِ عن الشّبهات الظّلمانيةِ كالماءِ العذبِ يقويّهِ ويخلّصهُ عن الشدّةٍ.

قال أنار الله قبره:

٦٠ ـ فَخوضُوا فِيهِ حِفْظًا وَاعتِقَادًا تَنَالُوا جِنْسَ أَصْنَافِ المَنَالِ

المرادُ بالخوضِ هنا: الشُّروع، المنالِ: العطاء، الأمرُ هنا للالتماس، أي: اشرعوا فيهِ حفظًا أي من جهةِ إنكم تحفظونهُ وتعتقدونه، لا من جهةِ الرَّدِ والاعتراضِ، فإنّكم إنْ تخوضوا فيهِ من هذهِ الجهةِ تبلغوا العطاءَ من اللهِ تعالى، وأمَّا من جهةِ الرَّدِ والاعتراضِ فلا، لأنّهُ حرامٌ ولا حظَّ من العطاءِ لمباشرِ الحرام.

فقوله: (حِفْظًا وَاعتِقَادًا) تمييز، وقوله: (تنالوا) مجزومٌ بأنّهُ جوابُ أمرٍ، والجنسُ هنا زائدٌ لا طائلَ تحتهُ، وإضافةِ الأصنافِ من قبيلِ خاتمِ فضَّةٍ.

قالَ أفاضَ الله عليهِ سجالَ غفرانه:

٦١ ـ وَكُونُوا عَوْنَ هـذَا الْعَبْدِ دَهْرًا بِذِكْـرِ الْخَيْرِ في حَالِ ابْتِهَالِ

٦٢ ـ لَعَلَّ اللهَ يَعْفُوهُ بِفَضْلٍ وَيُعْطِيهِ السَّعَادَةَ في المَآلِ

العونِ: مصدرٌ بمعنى الفاعلِ، أرادَ بهذا العبدِ نفسهُ، الابتهال: التَّضرُّعُ يقولُ على سبيلِ الألتماسِ: كونوا ناصري هذا العبدَ بذكرِ الخيرِ في حالِ تضرُّعكم إلى اللهِ تعالى واستغفاركم منهُ، لعلَّ اللهَ يتجاوزُ عن سيئاتهِ بفضلهِ وكرمهِ وببركةِ دعائكم، ويجعلُ عاقبةَ أمرهِ خيرًا، جزاهُ الله من ذلكَ جزاءً حسنًا، ويعفو عنهُ لطفًا وكرمًا، وأدعو اللهَ تعالى لهُ بالرِّضوانِ والرَّحمةُ والمغفرةُ والغفران، إنّهُ وليُّ الإجابةِ والتَّوفيقِ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلهِ أجمعين.

❁ ❁ ❁